



تقرير

عن مالية مصر وادارتها وحالتها وتقدم الاصلاح فيها سنة ١٨٩٩



رفعهُ جناب الفكونت كرومر قنصل جنرال دولة انكلترا ووكيلها السياسي بمصر
الى جناب المركيز سالسبري ناظر خارجيتها

ترجم في ادارة المقطم وطبع في مطبعتهِ
سنة ١٩٠٠

تقرير

الفكونت كرومر الى المركيز سالسبري

مصر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٠

مولاي

اتشرف ان اعرض على فخامتكم تقريري السنوي عن تقدم دواوين الحكومة المصريَّة ومصالحها في سنة ١٨٩٩

واما امورِ السودان فالبحث فيها يكون على حدةٍ في رسالة اخرى

حسابات ١٨٩٩

كانت نتيجة الحسابات في سنة ١٨٩٩ كما يأتي

الايراد	١١٤١٥٠٠٠	ج ٠ م
المصروف	١١٠١٣٠٠٠	ج ٠ م
فالزيادة	٤٠٢٠٠٠	ج ٠ م

اما الايراد فاعظم ايراد حازتهُ مصر منذ بدء الاحتلال البريطاني . ويتبين من تفصيلهِ ان جمارك مصر وسككها الحديديَّة وطوابعها وبوستتها وكل مصدر من مصادر الايراد التي تتسع وتزداد بازدياد ثروة البلاد قابلة للنمو والازدياد الى غاية توجب الرضى

واما المصروف فيحتوي مبلغين كبيرين وهما

وفر تحويل الدين وقدرهُ	٢٦٥٠٠٠	ج ٠ م
والمدفوع الى المال الاحتياطي العمومي	٦٥٩٠٠٠	ج ٠ م
فالجملة	١٠٣٤٠٠٠	ج ٠ م

وقد حُسب من جملة الايراد ايضاً مبلغ ٢١٦٠٠٠ ج . م وهو الذي اتفقت الحكومة المصريَّة وصندوق الدين على اخذهِ من المال الاحتياطي العمومي لسدّ العجز الذي لحق الايراد من تخفيف الضرائب

ويحسن بي في هذا المقام ان ازيد الكلام بسطاً على هذه الارقام . فمفادها ان الحكومة المصريَّة اخذت من جيوب الذين يدفعون الضرائب مالاً يزيد عما يلزم لدفع فائدة ديونها ونفقات ادارتها سنة ١٨٩٩ بمقدار ١٢١٠٠٠٠ ج . م او بمقدار ٨٠٨٠٠٠ ج . م اذا استثنينا الزيادة التي يحق للخزينة المصريَّة التصرف بها . وقد اضطرت الى اخذ ذلك المال كلهِ لجريها في ماليتها على نظام وضعي ابتدأ في ظروف قد تغيرَّت واحوال قد مضت وانقضت واني اعرف في العالم حكومات كثيرة كانت ماليتها في تقدُّم ويسر قبلاً او هي كذلك حالاً وحكومات اخرى كانت ماليتها في ارتباك وعسر قبلاً او هي كذلك حالاً ولكني لا اعرف بلاداً غير بلاد مصر احوالها الماليَّة على غاية الانتظام واليسر ولكن الاتفاقات المبرمة بينها وبين الدول تمنعها من جنى معظم النفع من تقدمها ويسرها . وكلما مرَّ عام وزادت الاموال المتراكمة في صندوق الدين زاد شذوذ هذا النظام عن الصواب (حتَّى لا نقول اكثر من ذلك) ظهوراً ووضوحاً وزاد ضرره على الذين وضع في الاصل لخيرهم فلا يكاد يصدَّق بعد ذلك انهُ يمكن السماح بدوامهِ الى اجل غير معين

المال الاحتياطي العمومي

كان رصيد المال الاحتياطي العمومي في ٣١ ديسمبر ١٨٩٨ ٣٦١٧٠٠٠ ج.م*

واما رصيدهُ في ٣١ ديسمبر ١٨٩٩ فكان ٣٥٢٣٠٠٠ ج . م وذلك بعد

* وهذا (ما عدا رصيداً قليلاً من النقود) هو مبلغ المال المشترى بهِ سندات لا قيمة تلك السندات في الاسواق المالية

حساب الاموال التي أُخذت من الخزينة المصريَّة والاموال التي دفعت لعمل الاعمال العموميَّة وغيرها . وقد حبس مبلغ ٢١٨٢٠٠٠ ج . م من هذا المال للصرف في وجوه شتى والباقي وقدرهُ ١٣٤١٠٠٠ ج . م مطلق غير محبوس . وهذا يزيد ٥٤١٠٠٠ ج . م عن المبلغ الذي تقرر في اتفاق دولي حديث ان يكون اقل ما يبقى غير محبوس من المال الاحتياطي (وقدر هذا الاقل ٨٠٠٠٠٠ ج . م)

وقد ابديت رأيي آنفاً في نظام من شأنهِ تراكم الاموال هذا التراكم ولما كان في ذلك مظنة باني القي تبعة عيوبهِ على اعضاء صندوق الدين ادفع هذا الظن بقولي ان ذلك ضد الواقع فاني اعترف عن طيب نفس ان ما يبديهِ اعضاء صندوق الدين من حسن الفطنة والسخاء في تدبير تلك الاموال خفف اضرار ذلك النظام عن البلاد تخفيفاً عظيماً لاصابها منهُ ضرر عظيم لولا حسن تدبيرهم

المال الاحتياطي الخصوصي

المال الاحتياطي الخصوصي موضوع كلهُ تحت تصرف الحكومة المصريَّة وقد بلغ عجزهُ ٩٢٠٠٠ ج . م في ختام ١٨٩٨ بعد حساب المصروف الذي كان قد تقرر صرفهُ ولم يستحق ميعادهُ . ثم بلغ رصيدهُ بعد صافي حسابهِ في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٩ نحو ٣٠٠٠٠٠ ج . م وقد تقرر صرف ٥٧٠٠٠ ج . م من هذا المال في الاستقبال ولكن لم يستحق ميعاد صرفها بعدُ فاذا طرحنا منهُ هذا المبلغ كان رصيد حسابهِ في بدء السنة الجارية ٢٤٣٠٠٠ ج . م

وفر التحويل

بلغ المال المتوفر من تحويل الدين بعد تثمير (تشغيل) صندوق الدين لهُ الى ٣١ ديسمبر ١٨٩٨ ٣١٠٥٠٠٠ ج . م ثم بلغ في ٣١ ديسمبر ١٨٩٩

٣٥٦٥٠٠٠ ج م فزاد ٤٦٠٠٠٠ ج ٠ م في سنة ١٨٩٩ ولهذه الزيادة مصدران اولها الفرق بين ما تدفعهُ الحكومة المصريَّة من فائدة ديون وما يقبضهُ المداينون الحاملون سنداتها وثانيها فائدة ما توفر في السنين الماضية . وقد ابتيعت بهذا الوفر سندات مصريةٌ فهو غير باقٍ بلا تثمير. على اني سبقت فابنت في تقاريري الماضية ان هذه الاموال المتراكمة في صندوق الدين بمثابة مال للاستهلاك ولكن على وجه كثير النفقة وقابل للاعتراض من جهات كثيرة وذلك اولاً لان الاموال الكثيرة التي يشتري صندوق الدين السندات المصريَّة بها سنويًا لا يخلو تأثيرها من جعل اسعار تلك السندات اسعارًا مفتعلة وثانياً لانهُ كلما زاد مال الاستهلاك ازداد مآلهُ الى ابطال النتيجة المقصود منهُ ٠ ويقال بالاجمال ان اعضاء صندوق الدين لم يعطوا السلطة لاستعمال هذَا المال المتراكم في الوجوه النافعة للبلاد فنظامهُ اعظم ضررًا من النظام الذي يوجب تراكم المال الاحتياطي العمومي واقل جوازًا منهُ في شرع الماليين وارباب الاقتصاد

الدين المصري

بلغت قيمة الدين المصري ١٠٣٣٧٢٠٠٠ جنيه في ٣١ ديسمبر ١٨٩٨ منها ٧٠٤٨٠٠٠ جنيه بيد صندوق الدين والباقي وقدرهُ ٩٦٣٢٤٠٠٠ بيد الجمهور فدفع في السنة الماضية ٣٢٣٠٠٠ جنيه معظمها من دين الدومين ودين الدائرة فصار الدين المصري في ٣١ ديسمبر الماضي ١٠٣٠٤٩٠٠٠ جنيه منها ٧٤٩٤٠٠٠ جنيه بيد صندوق الدين والباقي وقدرهُ ٩٥٥٥٥٠٠٠ جنيه بيد الجمهور . وكانت فائدة هذَا الدين ٣٨٧٢٠٠٠ ج ٠م في ٣١ ديسمبر ١٨٩٨ فقلت ١٠٠٠٠ ج ٠م سنة ١٨٩٩ اي انها صارت ٣٨٦٢٠٠٠ ج ٠ م

ميزانية ١٩٠٠

نشرت مذكرة المستر غورست حديثًا وقد استوفى الكلام فيها على ميزانيَّة ١٩٠٠ حتَّى لم تبقَ حاجة الى ذكر شيءٍ غير ارقامها وهي كما يأتي .

الايرادات

الاعتيادية	١٠١٦٤٠٠٠	ج . م
ما اخذ من الاحتياطي العمومي لتخفيف الضرائب	٢١٦٠٠٠	ج . م
الجملة	١٠٣٨٠٠٠٠	ج . م

المصروفات

الاعتيادية	٩٧٨٩٠٠٠	ج . م
وفر التحويل	٢٦٥٠٠٠	" "
ما يدفع من الاحتياطي الى صندوق الدين	٣٢٦٠٠٠	" "
الجملة	١٠٣٨٠٠٠٠	" "

ويظهر من مقارنة هذه الميزانيَّة بميزانية ١٨٩٩ انهُ قد قدر فيها عجز الايراد ٢٥٠٠٠٠ ج.م بسبب الضرائب التي لاتحصل على بعض الاطيان* و١٠٠٠٠٠ جنيه بسبب عجز ايراد السكة الحديد. والعجز فيهما كليهما ناتج عن عدم وفاء النيل في فيضانهِ الماضي

واما المصروف فقد ربط فيهِ مبلغ ٤١٧٠٠٠ ج . م لحساب السودان منها ١٣٤٠٠٠ ج . م لمصروف السوداني المدني و٢٨٣٠٠٠ ج . م لمصروف السوداني العسكري

واشار المستر غورست في مذكرتهِ الى امكان ظهور الوباء ثانية في مصر والى العواقب التي يمكن ان تعقب انخفاض النيل ثم قال قولاً اوافقهُ عليهِ تمام الموافقة وهو

* وهذا عدا مبلغ ٢١٦٠٠٠ ج . م المذكورة آنفًا

"وربما تبادر الى الوهم انهُ لو وضعت الميزانية على تقدير زيادة الايرادات بعض الزيادة على المصروفات لكان ذٰلك خيراً واولى في اعتبار رجال المالية . على ان ذٰلك لا يتيسر الاَّ بالاقتصاد والتقتير في امور تؤَخر البلاد عن الترقي والتقدم وتوقع الارتباك في مصالح الحكومة وفروعها . اما قلة الايراد فعرض طرأ على مصر لطوارئ حدثت في هذه السنة على خلاف العادة فلا تأْثير لهُ في متانة ماليَّة الحكومة وليس هناك مسوغ لمثل ذٰلك التقتير"

وقد جرت العادة الى هذا الحين ان لا يؤْخذ مال على الشراقي ولكن لا تعفى ارض من مال اذا كانت ذات محصول . فعلى مقتضى هذا النظام لم يكن هناك مرغب للاهالي في الجد والكد لارواء الاطيان التي يرويها النيل عادة اذا قصر الفيضان وادركها الشرق في عام من الاعوام. وعليهِ لم يروِ الاهالي الاَّ اطياناً قليلة جدًّا من الآبار في سنة ١٨٨٨ التي كانت احوالها مشابهة لاحوال هذه السنة . والسبب في ذلك ان محصول الاطيان لا يفي في مثل تلك الاحوال بالمال المضروب عليها وبنفقة حفر البئر التي تبلغ مبلغاً عظيماً في سني القيظ والماء القليل فلذلك يأْبى اصحابها ان يذهب تعبهم عليها سدى فيتركونها بوراً . وما قيل عن الآبار يصدق على السواقي ايضاً في بعض الاحوال اذ لا يتيسر رفع الماء بها متى كان شديد الانخفاض الاَّ باجهاد المواشي في رفعهِ وتكليفها ما فوق طاقتها فيحذر اصحابها ان يخاطروا بها ليرووا ارضاً لا يكاد محصولها يساوي قيمة المال المضروب عليها وقيمة ما يمكن ان يخسروهُ بتلك المخاطرة

فلذلك عدلت الحكومة عن هذا النظام منذ اكتوبر الماضي واتبعت نظاماً جديدًا لم يسبق لها اتباعهُ قط فاعلنت للناس ان الاطيان التي لم تروَ لقلة الفيضان تعفى من الضرائب اذا أُرويت بماء الآبار وجاءَت بمحصول. والعجب ان هذا النظام

المالي لم يتبع قبلاً على ما بهِ من البساطة والسلامة من الاعتراض فانهُ ينفع الزارعين ويخفف عبء الخزينة المصريَّة اذ لولا الآبار لكانت الارض لا تنتج نتاجا فلا تجبو الحكومة عليها مالاً واما اذا حفرت الآبار وارويت الاطيان منها فالحكومة لا تجبو عليها مالاً ولكنها تستغني عن دفع الاموال وفتح الاعمال لاعانة الذين لم يجنوا من اطيانهم ما يعولون بهِ انفسهم وعيالهم . فالاستغناء عن دفع المال بمثابة الربح كما لا يخفى

اما الاطيان الشراقي التي يمكن ارواؤُها بماء الآبار فلم تتم مساحتها حتَّى الآن ولكنها بلغت في الجهات التي تمت مساحتها فيها ١٨ في المئة من الشراقي كلها وهذه الثمانية عشر في المئة بعضها يروى بماء السواقي و بعضها بماء آبار حفرت في هذه السنة . اما الساقية فتروي بمواشيها وعمالها من خمسة افدنة الى ستة واما البئر المتوسطة العمق فيروي الشادوف ثلثة افدنة بمائها يومياً

خلاصة الحالة المالية

تلخص الحالة الماليَّة في ما يأتي

اولاً ان حسابات سنة ١٨٩٩ تدلُّ على ان الايراد زاد ٤٠٢٠٠٠ ج . م على المصروف وذلك بعد دفع ١٠٢٤٠٠٠ ج . م الى صندوق الدين لحساب وفر التحويل وحساب الاحتياطي العمومي و بعد القيام بمصروف السودان المدني العسكري وقدرهُ ٤٢٢٠٠٠ ج . م

ثانياً ان المال الاحتياطي العمومي كان في بدء السنة الجارية ٣٥٢٣٠٠٠ ج . م منها ٢١٨٢٠٠٠ ج . م محبوسة للصرف في اوجه شتى والباقي وقدرهُ ١٣٤١٠٠٠ ج . م غير محبوس

ثالثاً   ان وفر التحويل بلغ ٣٥٦٥٠٠٠ ج . م

رابعاً   ان المال الاحتياطي الخصوصي يبلغ ٢٤٣٠٠٠٠ ج . م . وذلك بعد ما يطرح منهُ ٥٧٠٠٠ ج . م لمصروف تقرر ولكن لم يستحق اجلهُ

خامساً   ان دين مصر العمومي يبلغ ٩٥٥٥٥٠٠٠ جنيه وذلك بعد ان يطرح منهُ ٧٤٩٤٠٠٠ ج . م وهي قيمة ما في صندوق الدين منهُ . وليس على مصر دين سائر

سادساً   ان ايرادات مصر قد قدرت في ميزانية ١٩٠٠ بمبلغ ١٠٣٨٠٠٠٠ ج . م ومصروفاتها كذلك فهما متساويان وذلك بعد تقدير عجز قدرهُ ٣٥٠٠٠٠ ج . م في الايرادات بسبب انخفاض ماء النيل

فالحقائق والارقام الملخصة آنفاً تدل جليًّا على ان الخزينة المصريَّة وطيدة الاركان متينة القوام تحتمل كل خسارة عرضية وقتية يمكن ان تصيبها من تلك العلة نفسها

دين الفلاح

بحثت في هذه المسأَلة المهمة الوعرة بالاسهاب في تقاريري الماضية وانما اعيد الآن مما ذكرت حينئذٍ ان الحكومة المصرية سلفت الزارعين ١٠٠٠٠ ج . م بمبالغ صغيرة سنة ١٨٩٦ على سبيل التجربة ولم يكن قصدها من ذلك ان تجول في هذا الميدان الذي يجول فيهِ افراد الناس وبعض المحلات الخصوصيَّة

فثبت من تلك التجربة امران احدهما ان الفلاحين يقبلون عن طيب نفس على كل واسطة تسهل عليهم الاقتراض بفائدة قليلة وان استرداد رأْس المال الذي يقرض بمبالغ صغيرة مع فائدتهِ عسير ولكنهُ ممكن

ثم وُجهت العناية الى اقناع البنك العقاري المصري بتقليل المبلغ الذي

يسلفهُ حتَّى يكون اقلهُ ١٠٠ ج . م فلم يجدِ تقليلهُ نفعاً لان ذلك القرض الاول لم يزل فوق طاقة المقترضين . ولما انشئ البنك الاهلي المصري سنة ١٨٩٨ تيسرت اعادة التجربة على وجهٍ اضمن للنجاح من الوجه الاول . والواقع ان رغبة الحكومة في تسهيل حل هذه المسألة كانت من جملة الاسباب الكبرى التي حببت اليها الموافقة على انشاء ذلك البنك

اما التجربة فاختير لها مركز بلبيس في الوجه البحري وهو يحتوي على ثمان وستين بلدةً اصحاب الاطيان في ثماني عشرة منها من المزارعين الكبار وفي الخمسين الباقية من المزارعين الصغار . فاقرض البنك الاهلي ٤٧٨٠ ج . م لالف و ٥٨٠ من اولئك المزارعين الصغار في فصل الربيع واوائل فصل الصيف من سنة ١٨٩٩ وجعل مواعيد استحقاقها في فصل الخريف . وقد اخبرني السر الون بالمر محافظ البنك الاهلي ان النتيجة جاءت " طبق المرام بالتمام وان صيارفة الحكومة قبضوا كل ما كان مستحقًّا لهُ في تلك السنة "

واقول لزيادة الايضاح ان دين الفلاحين نوعان النوع الاول الدين الذي اعتاد الفلاحون المصريون ان يستدينوهُ بمبالغ صغيرة في اوائل السنة ويدفعوهُ مع فائدتهِ في الخريف بعد موسم القطن والنوع الثاني الدين الذي يستدينونهُ لاغراض متعددة وهو اعظم من الاول مقداراً واطول اجلاً . وغني عن البيان انهُ لو اقتصر البنك في التسليف على النوع الاول وحدهُ لكان لا ينفع الاهالي عموماً نفعاً يذكر اذ الدين الذي يثقل كاهل الاهالي عموماً هو النوع الثاني لما يأخذهُ المرابون المقيمون في البلاد والقرى من الربا الفاحش عليهِ فاذا استدانهُ الفلاح يوماً لم يلبث ان يجد نفسهُ متورطاً في ورطة ماليَّة لا نجاة لهُ منها ولو كان اصل المال الذي استدانهُ غير كثير

وبناءً على ما تقدم رضي البنك الاهلي ان يقرض ٨٧٠ قرضاً قيمتها كلها ٢٦٧٢٠ ج . م على ان يستردها في خمسة اقساط سنوية . واقرض ذلك المال كلهُ لمزارعين مديونين من اهالي مركز بلبيس حتَّى يتيسر لهم ان يستبدلوا ديونهم الاولى بديون شروطها اصلح لهم . والمرجح ان ذلك لم يعد على البنك بربح يساوي ما يتكلفهُ من النفقة والتعب الزائد اللازم لمثل هذه الاعمال الجزئيَّة. وربما كان من جملة الاسباب في قلة ربحهِ ان اعمالهُ هذه كانت قليلة محدودة فزادت نفقاتها لاقتضائها اختيار الوكلاء من الاكفاء الامناء. ولكن كلما وسع البنك نطاقها قلت نفقاتها بالنسبة الى زيادة عددها كما لا يخفى

هذا وقد ثبت ان النجاح التام لا يبلغ في هذه الامور الاَّ بغض النظر عن الاعتبارات الخيريَّة التي تحوم حولها و باقرارها على قرار تجاري مكين وذلك بايفاء البنك حقهُ من الربح على رأس المال الذي يقرضهُ . وعليهِ سمحت لهُ الحكومة ان يحسب لوكلائهِ في البلاد والقرى واحدًا في المئة عمولة عدا فائدة ٩ في المئة وهي اعظم فائدة يجيزها القانون [١] اما التسعة في المئة فيقدَّر ان ثلثة منها تذهب مصاريف والستة الباقية ربحًا صافيًا للبنك تخرج منهُ الديون التي تهلك عند مستدينيها

واملي و يقيني ان هذا التدبير يرغب البنك في توسيع نطاق اعمالهِ من هذا القبيل وشاهدي على ذلك انهُ رضي ان يعملها في ثلثة مراكز اخرى وهي مينا القمح وميت غمر وزفتى حيث يسلف ١٠٠٠٠٠ ج . م منها ٢٥٠٠٠ ج . م تسد في هذه السنة والباقي وقدرهُ ٧٥٠٠٠ ج . م يسلف برهن و يسد على خمسة اقساط سنوية . واقبال الناس على الاقتراض من البنك في مركز بلبيس عظيم بدليل

---

(١) وغني عن البيان ان المرابين والمستدينين منهم يحتالون عادة للتخلص من قيود هذا القانون

الطلبات الكثيرة التي وردت عليهِ من مراكز أُخرى غير داخلة في دائرة اعماله

وارى ان لا بدَّ لي من اعادة التحذير الذي سبقت فذكرتهُ في تقاريري الماضية عند الخوض في هذا الموضوع فان المشروع الذي نحن بصددهِ لم يخرج عن حيز التجربة . فبالنظر الى حل مسألة اقتصاديَّة هي في غاية الصعوبة والاهميَّة يتوقف النجاح فيهِ على تصرف المزارعين بعد ما يتخلصون من اثقال الديون فاذا كان اكثرهم يتخذون حريتهم الماليَّة حينئذٍ ذريعة الى التورط في ورطات يعسر عليهم بل يستحيل عليهم التخلص منها فلا نجاح واما اذا احتفظوا بتلك الحريَّة وحاذروا الوقوع في تلك الورطة فالنجاح يكون طبق المرام *

والحكم القطعي الآن في هذا النجاح او عدمهِ يكون قبل الاوان على ان ما لدينا من الادلة القليلة على هذه المسألة يدلنا ان من يحكم بان الفلاح المصري لا بدَّ ان يحمل نفسهُ ديناً فوق طاقتهِ يخطئ في حكمهِ . نعم اني لا ارتاب في ان بعض المزارعين الذين يستبدلون الديون التي يدفعون الآن رباها ٤٠ في المئة او اكثر بديون لا يدفعون عليها غير ١٠ في المئة يتخذون هذا الفرق في ما يدفعونهُ واسطة لزيادة ديونهم ولكن اذا كانوا هم القليلين النادرين لا الاكثرين الذين يبنى الحكم عليهم فلا مشاحة اذ ذاك في ان النجاح في المشروع الذي نحن بصددهِ يكون نجاحاً مبيناً

وقد طالما قال القائلون ما قالوا وكتبوا ما كتبوا عن قلة تدبير الفلاح وقلة تبصرهِ في عواقب امورهِ وعن استحالة انقاذ الانسان بالوسائط الاداريَّة والقضائيَّة من عواقب حمقهِ وسفههِ ولا انكر ان اعتراضهم من هذا القبيل على ما نحن

طلب بعض المزارعين من اهل مركز بلبيس حيث جرت التجربة التي نحن بصددها اقتراض المال من البنك الاهلي فلم يقرضهم لانهُ وجد كل مقتنياتهم مرهونة بحيث لا يمكنهُ مداواة دائهم ولكنهُ كان يسلف كل من يجد ان رهنهُ يجيز تسليفهُ

بصدده لا يخلو من الصحة . ولكن لهذه المسألة وجهاً آخر يصح ان يرد به عليهم وهو ان النظام الذي كانت الحكومة المصرية تتبعهُ واستمرت على اتباعهِ الى عهد قريب لم يكن نظاماً يرغب الاهالي في السعي والكسب وجمع الثروة . فلا بدَّ من اعطاء المصريين زماناً حتَّى يبطلوا العوائد التي تعودوها على كرور الايام التي كان حق الملك فيها قلما تراعى حرمتهُ وكانت مطالب جباة الضرائب ثقيلة باهظة او متقلبة بتقلب اهوائهم . على ان الذين عاشروا الفلاحين وعرفوهم حق المعرفة يشهدون انهم رجال كد وجد وانتباهٍ عظيم الى ما يؤثر في مصالحهم على حسب فهمهم لها

ولست اعلم سبباً يوجب حكمي على طائفة المزارعين في مصر انهم قوم لا يصلحون للكسب وتحصيل الثروة . وعلى كل حال لا ضرر من اعطائهم فرصة يتخاصون فيها من الديون التي تثقل كاهلهم ويبتدئون بالاقتصاد والتدبير في المستقبل . والامل ان ما نقرر فعلهُ من هذا القبيل يأتيهم بالفوائد الحقيقيَّة وهذا الامل مبني على شواهد الحال لا على ما تزينهُ الاماني والاحلام

ثم انهُ اذا كانت الاعمال التي يعملها البنك الاهلي هذه السنة تؤول الى زيادة رغبتهِ وتشديد عزائمهِ فالامل انهُ يوسع نطاقها تدريجاً بزيادة التسليف وحينئذٍ يلتزم ان يزيد رأس مالهِ

مصلحة الدومين

لما صادقت الدول على تحويل دين الدومين سنة ١٨٩٠ اشترطت ان ما يتوفر بتحويلهِ يعامل معاملة ما يتوفر بتحويل الديون الاخرى فيدفع كل سنة الى مال الوفر في صندوق الدين

ولكن ايرادات مصلحة الدومين لا تكفي لمصروفاتها ولسد الفائدة التي تطلب

منها حتّى بعد تقليل تلك الفائدة بالتحويل فلذلك يكون ما يدفع الى مال الوفر في صندوق الدين بعض العجز السنوي الذي تسدّهُ الحكومة من ايراداتها المعتادة . وهذا العجز السنوي يزداد ايضاً بالتزام مصلحة الدومين ان تخص ١٦٠٠٠ ج. م من ايراداتها باستهلاك دينها حسب الاتفاق المتبع الآن

وعليهِ عرضت الحكومة المصريَّة على الدول طلباً وافقت الدول كلها عليهِ وصدر امر عال بهِ وهو ابطال الاستهلاك بالستة عشر الف ج . م وعدم دفع الوفر الناتج من تحويل دين الدومين الى مال الوفر في صندوق الدين الاَّ متى زاد ايراد مصلحة الدومين على مصروفها وعلى فائدة دينها . ونتيجة ذلك ان عجز الدومين يقل من ١٠٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠ ج . م سنويًّا . وتقرر ايضاً ان العجز يسدُّ في المستقبل من وفر السنين الماضية . وقدكان قدر هذا الوفر ٢٠٠٠٠٠ ج.م في ختام ١٨٩٩ فهو يكفي لسد كل عجز يقع في المستقبل

وتكفلت الحكومة المصريَّة لقاء ذلك ان لا توفي من دين الدومين في خلال ١٥ سنة تمر من غرة يناير ١٩٠٠ الاَّ قيمة ما تبيعهُ من اطيانها وما يفضل من ايرادها بعد دفع الوفر كلهُ الى مال الوفر في صندوق الدين. فيتأَجل بذلك ايفاء دين الدومين ست سنين وستة اشهر عن الاجل المعين لايفائهِ في دكريتو ٢٩ ماي ١٨٩٣ . ولتسهيل تصفية مصلحة الدومين اجاز الدكريتو المذكور ان يدفع نصف ثمن المبيع من الاطيان نقدًا والنصف الثاني في اقساط سنوية مدة خمس عشرة سنة

فبذلك تتخلص الحكومة المصريَّة من سد عجز الدومين في المستقبل ويتيسر اتباع سياستها العموميَّة بالنظر الى اطيان تلك المصلحة وهي ان تردها الى اهالي البلاد تدريجاً

هذا ولم يغير شيء في الاتفاق الاخير مع الدول مما كان قد تقرَّر حين

تحويل دين الدومين لقيمة الاطيان التي تباع سنويًا وقدرها ٢٦٢٠٠٠ ج ٠ م فلم تزدد الموانع في سبيل تصفية هذه المصلحة ولم تقيد الحكومة بقيد مقابل ما نالتهُ من الدول سوى تأجيل حقها في ايفاء دين الدومين او في تحويلهِ مدة ست سنوات ونصف. وبعد مضي هذه المدة يصير دين الدومين سنة ١٩٠٨ قليلاً جدًّا فلا تكاد الحكومة المصريَّة تستفيد شيئًا من معاملتهِ حينئذٍ بغير معاملتها لهُ الآن

وقد باع قومسيون الدومين ٧٧٤٠ فدانًا من اطيان الدومين في السنة الماضية بقيمة ١٠١٤٣٨ ج ٠ م وذلك اكثر مما كان مقدرًا لها بنحو ١٤ في المئة فمساحة اطيان الدومين الباقية ١٩٦٣٨٤ فدانًا وكان رأس دين الدومين في الاصل ١/٢ ٨ مليون جنيه فقل حتى صار الآن نحو ٣/٤ ٢ المليون

الدائرة السنية

لم تقفل حسابات الدائرة السنية لسنة ١٨٩٩ حتَّى الآن ولكن تبين ان النتيجة ستكون كما يأتي تقريبًا

الايرادات	١٤٤١٠٠٠ ج ٠ م
المصروفات	١٣٥٦٠٠٠ ج ٠ م
الزيادة	٨٥٠٠٠ ج ٠ م

ويدخل تحت المصروفات اولاً ٢٤٦٠٠٠ ج ٠ م وهي فائدة دين الدائرة على حساب ٤ في المئة . وثانيًا ٤٣٠٠٠ ج ٠ م وهي وفر تحويل هذا الدين وتدفع الى اعضاء صندوق الدين

وبلغ ما استخرج من السكر مدة السنة نحو ٥٩٠٠٠ طن صدر معظمها الى اميركا وبلغت قيمتها ٦٠٨٠٠٠ ج ٠ م

ثم ان قيمة ايجار الاطيان آخذة في الازدياد بالاطراد فقد بلغت قيمتها

٦٥٧٠٠٠ ج . م سنة ١٨٩٩ وكانت ٦٢٢٠٠٠ ج . م . سنة ١٨٩٨ وقد قل رأس مال الدين ١٤٣٧٠٠ ج.م سنة ١٨٩٩ وهي قيمة ما بيع من الاطيان فيكون رأس مال الدين الباقي ٦١٦٢٨٠٠ ج . م

ثم ان مجلس الدائرة الاعلى فتح اعتماداً قدرهُ نحو ٤٦٠٠٠ ج . م منذ مدة قصيرة ليعمل اعمال مختلفة لازمة لتحسين اراضي الدائرة فأُنفق معظم هذا المال في انشاء الترع واقامة الطلمبات والابنية ونحوها

ومما لا ريب فيهِ ان مستخدمي الدائرة السنيَّة كانوا اكثر مما يلزم كثيراً في السنين الماضية فانقص عدد الدائمين منهم من ١٢١٤ الى ٥٨٢ بتغييرات عظيمة جرت في الدائرة فتوفر لها من ذلك اكثر من ٤٠٠٠٠ ج . م سنوياً ورفت ٥٣٧ مستخدماً من المستخدمين " الظهورات " ايضاً

هذا وقد ذكرت في تقريري السنوي الاخير ان الحكومة اتفقت مع احدى الشركات على ان تستلم اطيان الدائرة سنة ١٩٠٥ بقيمة الدين الذي يبقى على الدائرة حينئذٍ وتقاسم الحكومة ارباح ما يباع من الاطيان والامل ان يتم جانب عظيم من التصفية قبل حلول سنة ١٩٠٥ اما الآن فالشركة تعرض الاطيان للبيع على شرط ان يدفع عشر الثمن قبل سنة ١٩٠٥ ويخير المشتري بعد ذلك بين دفع باقي الثمن نقداً او دفعهِ اقساطاً سنوية على خمس عشرة سنة وهذا البيع صحيح المبدإ ومفيد للبلاد لانهُ يسهل على الاهالي استرجاع اطيان الدائرة . فالعبرة الآن بما اذا كان الاهالي يغتنمون هذه الفرصة وينتفعون بالشروط المعروضة عليهم

مصلحة السكة الحديد

بلغت ايرادات مصلحة السكة الحديد ٢١١٢٠٠٠ ج.م سنة ١٨٩٩ وهو اعظم ايراد دخل عليها . وقد طرحت منهُ مصاريف المصلحة وقيمة بعض الاقساط السنوية

المفروض دفعها عليها وبقي ١٠٦٥٠٠٠ ج . م . وهي تزيد ٦٢٠٠٠ ج . م عن فائدة الدين الممتاز السنويّة التي جعلت ايرادات السكة الحديد رهناً لها فتؤخذ منها

وقد قل عدد الركاب قليلاً عما كان عليهِ سنة ١٨٩٨ لأَن بعض الموالد التي تقام في البنادر عادة ابطلت بسبب ظهور الطاعون في الاسكندرية ولكن ايراد البضائع زاد ١٠٠٠٠٠ ج . م . عما كان عليهِ سنة ١٨٩٨ ومما يسرُّ ذكرهُ ان نقل الفحم والآلات والخشب ومواد البناء يزداد ازدياداً مطرداً

ومن اعظم الاعمال التي عملت في السنة الماضية تقوية كبري امبابه وهذا الكبري بني في الاصل بمبلغ ٨٠٠٠٠ الف ج.م. ولكن لا بدَّ لهُ من ١٢٣٠٠٠ ج . م قبلما يتمُّ . وقد زيد عدد ذوات العجل من مركبات ووابورات زيادة عظيمة في السنة الماضية ولكن اكثر ما زيد منها ليستعمل مكان القديم الذي لم يعد صالحاً للعمل واوصت المصلحة في السنة الماضية بعمل اربعة وابورات ثقيلة من وابورات التجربة اثنين في محل الخواجات دبس في جلاسكو واثنين في اميركا وهي تفوق في القوة اعظم وابورات السكك الحديديّة الانكليزيّة

وقد كتب اليَّ الكبتن جنستن مدير مصلحة السكة الحديد حالاً عن الاعمال الجارية الآن يقول " ان هذه الاعمال ليست الاَّ جزءاً صغيراً مما يقتضي عملهُ فعسى ان يتيسر المال للازم لعمل الاعمال التي طالما طلبت المصلحة من الحكومة المصادقة لشدة الاحتياج اليها ولاسيما الاعمال اللازمة لميناء الاسكندريَّة ولحوش البضائع في مصر القاهرة " وليس عندي ما يقال من هذا القبيل سوى ما ذكرتهُ في تقريري الماضي وهو ان تقدم سكة الحديد في مصر لم يجارِ تقدم البلاد في اليسر والخيرات والحاجة الآن الى مبلغ كبير من المال قدرهُ مليون

٦٥٧٠٠٠ ج . م سنة ١٨٩٩ وكانت ٦٢٢٠٠٠ ج . م . سنة ١٨٩٨ وقد قل رأس مال الدين ١٤٣٧٠٠ ج.م سنة ١٨٩٩ وهي قيمة ما بيع من الاطيان فيكون رأس مال الدين الباقي ٦١٦٢٨٠٠ ج . م

ثم ان مجلس الدائرة الاعلى فتح اعتماداً قدرهُ نحو ٤٦٠٠٠ ج . م منذ مدة قصيرة ليعمل اعمال مختلفة لازمة لتحسين اراضي الدائرة فأُنفق معظم هذا المال في انشاء الترع واقامة الطلمبات والابنية ونحوها

ومما لا ريب فيهِ ان مستخدمي الدائرة السنيَّة كانوا اكثر مما يلزم كثيراً في السنين الماضية فانقص عدد الدائمين منهم من ١٢١٤ الى ٥٨٢ بتغييرات عظيمة جرت في الدائرة فتوفر لها من ذلك اكثر من ٤٠٠٠٠ ج . م سنويًّا ورفت ٥٣٧ مستخدماً من المستخدمين " الظهورات " ايضاً

هذا وقد ذكرت في تقريري السنوي الاخير ان الحكومة اتفقت مع احدى الشركات على ان تستلم اطيان الدائرة سنة ١٩٠٥ بقيمة الدين الذي يبقى على الدائرة حينئذٍ وتقاسم الحكومة ارباح ما يباع من الاطيان والامل ان يتم جانب عظيم من التصفية قبل حلول سنة ١٩٠٥ اما الآن فالشركة تعرض الاطيان للبيع على شرط ان يدفع عشر الثمن قبل سنة ١٩٠٥ ويخير المشتري بعد ذلك بين دفع باقي الثمن نقداً او دفعهِ اقساطاً سنوية على خمس عشرة سنة وهذا البيع صحيح المبدإِ ومفيد للبلاد لانهُ يسهل على الاهالي استرجاع اطيان الدائرة . فالعبرة الآن بما اذا كان الاهالي يغتنمون هذه الفرصة وينتفعون بالشروط المعروضة عليهم

مصلحة السكة الحديد

بلغت ايرادات مصلحة السكة الحديد ٢١١٢٠٠٠ ج.م سنة ١٨٩٩ وهو اعظم ايراد دخل عليها . وقد طرحت منهُ مصاريف المصلحة وقيمة بعض الاقساط السنويَّة

المفروض دفعها عليها وبقي ١٠٦٥٠٠٠ ج . م . وهي تزيد ٦٢٠٠٠ ج . م عن فائدة الدين الممتاز السنويَّة التي جعلت ايرادات السكة الحديد رهناً لها فتؤخذ منها

وقد قل عدد الركاب قليلاً عما كان عليهِ سنة ١٨٩٨ لأن بعض الموالد التي تقام في البنادر عادة ابطلت بسبب ظهور الطاعون في الاسكندرية ولكن ايراد البضائع زاد ١٠٠٠٠٠ ج . م . عما كان عليهِ سنة ١٨٩٨ ومما يسرُّ ذكرهُ ان نقل الفحم والآلات والخشب ومواد البناء يزداد ازدياداً مطرداً

ومن اعظم الاعمال التي عملت في السنة الماضية تقوية كبري امبابه وهذا الكبري بني في الاصل بمبلغ ٨٠٠٠٠ الف ج.م. ولكن لا بدَّ لهُ من ١٢٣٠٠٠ ج . م قبلما يتمُّ . وقد زيد عدد ذوات العجل من مركبات ووابورات زيادة عظيمة في السنة الماضية ولكن اكثر ما زيد منها ليستعمل مكان القديم الذي لم يعد صالحاً للعمل واوصت المصلحة في السنة الماضية بعمل اربعة وابورات ثقيلة من وابورات التجربة اثنين في محل الخواجات دبس في جلاسكو واثنين في اميركا وهي تفوق في القوة اعظم وابورات السكك الحديديَّة الانكليزيَّة

وقد كتب اليَّ الكبتن جنستن مدير مصلحة السكة الحديد حالاً عن الاعمال الجارية الآن يقول " ان هذه الاعمال ليست الاَّ جزءاً صغيراً مما يقتضي عملهُ فعسى ان يتيسر المال للازم لعمل الاعمال التي طالما طلبت المصلحة من الحكومة المصادقة لشدة الاحتياج اليها ولاسيما الاعمال اللازمة لميناء الاسكندريَّة ولحوش البضائع في مصر القاهرة " وليس عندي ما يقال من هذا القبيل سوى ما ذكرتهُ في تقريري الماضي وهو ان تقدم سكة الحديد في مصر لم يجارِ تقدم البلاد في اليسر والخيرات والحاجة الآن الى مبلغ كبير من المال قدرهُ مليون

ونصف من الجنيهات لجعل سكة الحديد على ما يرام ولا اعتراض مالي على ذلك ولذا اؤمل ان المفاوضات الجارية بهذا المعنى تؤدي الى النتيجة المطلوبة

وأرى الشذرة التالية من تقرير الكبتن جنستن جديرة بالذكر لما فيها من الفائدة العمومية قال " وقد كانت السقطات عندنا كثيرة ولكنها لحسن الحظ لم تضر ضرراً عظيماً واسبابها تغيير عنابرنا التي اوشكت ان تتم الآن وكثرة النقل والاشغال فانها منعتنا من الترميم ورداءة بعض ما اشتريناه من المواد والعدد والمركبات . اما الآن وقد تمَّ معظم عنابرنا الجديدة فالترميم جارٍ على ساق وقدم واسماء المحلات التي تقدم لنا المواد والعدد والادوات تراجع ويحذف منها اسم كل محل قدم مواد رديئة في الماضي ومما يسرُّني ذكرهُ ان الوابورات الوحيدة التي عملها لنا محل انكليزي حديثاً وهو محل الخواجات نيلسون وريد وشركائهما في جلاسكو لم يظهر عليها اقلُّ شيء يوجب الشكوى منها والتي اشتريناها من اميركا جاءت على ما يرام ايضاً الاَّ انها لاختلافها عن الشكل المألوف عندنا من وجوه شتى قضى رجالنا زمناً حتَّى الفوها فلم نستطع الحصول على احسن النتائج منها

هذا وقد انتقدوا على مجلس ادارة السكة الحديد لانهُ اوصي بصنع عدد ومركبات في اميركا والسبب في اننا اوصينا بصنعها هناك هو ان المحلات الاميركيَّة وان كانت لا تستطيع السبق والمهاودة في صنع الاشكال المصطلح عليها عندنا تعرض علينا الاشكال المصطلح عليها عندها باثمان ارخص منها وتتكفل بانجازها في مدد أقصر بخلاف المحلات الانكليزيَّة والاوربيَّة فانها تكتفي بان تعرض علينا صنع اشكالنا لانهُ ليس لها اشكال خاصة بها كالمعامل الاميركيَّة فنحن نفضل اشكالنا على غيرها ولكن متى وجدنا الفرق في الاسعار وفي الزمن عظيماً مهمًّا لم نعرض عن قبول ما تعرضهُ علينا المحلات الاميركيَّة . ثم ان الزمن الذي تطلبهُ

الآن المحلات الانكليزيَّة التي يعتمد عليها لعمل ما نوصيها بهِ يمنعنا من العمل عندها ولذلك اوصينا محلاًّ بلجيكيًا بصنع الوابورات الوحيدة التي طلبنا صنعها هذه السنة عدا وابورات التجربة المار ذكرها لانهُ تكفل بصنعها في زمن أقصر مما تكفل بهِ كل محل انكليزي بثلثة اشهر ونصف ولانهُ اتقن صنع ماصنعهُ لنا في السنين الماضية

سكة حديد قنا واصوان

لما كان هذَا الخط غير مرهون لحاملي السندات الممتازة لم تكن ايراداتهُ ومصروفاتهُ داخلة في الارقام المتقدم ذكرها

وقد بلغ ايرادهُ الصافي ١٤٠٠٠ ج . م سنة ١٨٩٩ يقابلهُ ٤٦٠٠ ج . م . سنة ١٨٩٨ وبلغ عدد ركابهِ ٢٥٨٠٠٠ ووزن البضائع المنقولة عليهِ ٦٤٥٠٠ طن يقابلها ٦٩٠٠٠ راكب و ٤٣٠٠٠ طن سنة ١٨٩٨

وكتب الكبتن جنستن عن هذا الخط يقول :—

وصلت ثلاث وابورات جديدة فجعلنا نستعملها لكن بعد ان اشتدت الحاجة اليها كثيرًا والقادم على الطريق الآن ثلاثون مركبة وثلاثة وابورات وقد اوصينا بعملها كلها في اميركا لان الحاجة مست اليها جدًّا ولم يمكن تسليمها بسرعة الاَّ في اميركا

واني انقل هذه الاقوال لاوجه انظار اصحاب المعامل لانكليزيَّة الى ان سرعة التسليم كثيرًا ما تساوي الاثمان اهميةً في المقاولات المصريَّة لا بل انها تفوقها في بعض الاحيان

سكك الحديد الزراعية

فتح ٢٠٩ اميال للتجارة سنة ١٨٩٩ فبلغ طول ما أُنشئَ من الخطوط منذ سنة ١٨٩٧ اربعة مئة وثلاثين ميلاً

اما ايرادات نقل الركاب فتظهر من الجدول الآتي

الخط	عدد الركاب	الايرادات	متوسط ثمن التذكرة تقريباً	متوسط المسافة المقطوعة
		جنيه انكليزي		اميال
سكة حديد الدلتا الضيقة مدة ١٢ شهراً تنتهي في سبتمبر سنة ٩٩	٥٦٢٠٠٠	١٢٧٦٠	٥ ٣/٤ بنسات	٨
سكة الحديد الاقتصادية مدة ١٢ شهراً تنتهي في نوفمبر سنة ٩٩	٦٥٤٠٠٠	١٣٢٥٠	٥ بنسات	١٢

ومن الادلة على ان تخفيض اجرة السفر يعود بالربح على اصحاب هذه الخطوط انهُ لما خفضت سكة الحديد الاقتصاديَّة اقل اجرة عندها الى نصف ما كانت عليهِ قبلاً زاد عدد الركاب ٦٠ في المئة في الشهر الاوَّل فزاد الايراد مع ذلك التخفيض

واما خطوط الفيوم التي تديرها شركة مصريَّة محضة فقد أُنشئت حديثاً بحيث لا تصح المقابلة بينها وبين السكك الحديديَّة التي هي اقدم منها ومع ذلك فمتوسط ايراد الميل ١٤٢ جنيهاً في السنة

وقد زادت ايرادات سكة حديد الدلتا الضيقة فصارت ٢٤٥ جنيهاً في الميل سنويًّا وبلغ اعظم ايرادات سكة الحديد الاقتصاديَّة ٢٨٠ جنيهاً في الميل

اما وابورات هذه السكك ومركباتها فغير كافية لنقل ما يأتيها من القطن والبضائع وينتظر انهُ متى وفت بالحاجة زادت الايرادات على نسبة زيادتها ولا يكاد يحتمل على ما يظهر ان يطلب من الحكومة دفع معدَّل الفائدة الذي ضمنتهُ لاصحاب راس المال

وليس هناك دليل على ان هذه الخطوط تناظر سكك حديد الحكومة مناظرة تذكر ولم تقل ايرادات سكك الحكومة خلافاً لما كان يرجح قبلاً

السكك الزراعية

يتقدم انشاء السكك الزراعيَّة العظيمة النفع للبلاد تقدماً دائماً وقد انشئ ٢٤٢ كيلومتراً منها في السنة الماضية بنحو ٣١٠٠٠ ج.م.

ويبلغ طول ما انشئ منها في القطر المصري الى الآن نحو ٢٢٥٠ كيلومتراً

التلغراف

زادت ايرادات مصلحة التلغراف زيادة غير معتادة سنة ١٨٩٨ بسبب حرب السودان واما سنة ١٨٩٩ فلم يحدث فيها امور فوق العادة غير زيادة المراسلات بسبب المضاربة في القطن في اشهر الخريف فارسلت مصلحة التلغراف حينئذٍ ٥٠٠٠٠ تلغرافاً من التلغرافات المستعجلة التي اجرتها ثلثة اضعاف اجرة الرسائل العادية . وقد بلغت الايرادات نحو ٥٩٠٠٠ ج.م. اقل مما بلغت سنة ١٨٩٨ بالف جنيه فقط

وقد ذكرت في تقريري السنوي الاخير ان من جملة الصعوبات التي تحول دون انشاء التلغرافات بين القرى والبلاد غلاء اثمان الاعمدة واما الآن فستحل هذه العقدة حلاً حسناً لانهُ لم يبقَ شك في ان اعمدة التلغراف يمكن ان تصنع من الاشجار المغروسة في البلاد ففي الوجه البحري مئتا الف شجرة تفي بالمراد وهي نامية نموًّا حسناً وفي الوجه القبلي ايضاً اشجار اقل من تلك عدداً ولكنها تجاريها او تسبقها في سرعة النمو ويربى شبان الآن على حراسة الحراج

وقد كتب اليَّ المستر فلوير مدير عموم التلغراف يقول : — ان جمهور الاهالي لا يقبلون على التلغرافات المستعجلة لغلاء اثمانها والارجح انهم يقبلون على التلغرافات الرخيصة التي يعطى بها وصل ولو كانت بطيئة فاذا تيسر الحصول على اعمدة رخيصة وعلى عمال اجرتهم رخيصة فالارجح انهُ يمكن جعل التلغرافات

العربيَّة في البلاد والقرى الكلمة بمليم والعنوان مجانًا واجرة التسليم ٥ مليمات يأخذها الساعي انفسهِ من صاحب العنوان فاذا صح ذلك كان من العظائم في تاريخ التلغراف

ميناء الاسكندرية

بلغ ايرادهُ الصافي ١٣٣٠٠٠ ج.م. سنة ١٨٩٩ وهو اكثر من ايراد سنة ١٨٩٨ بنحو الفي جنيه مصري . وبلغ عدد البواخر التي سافرت منهُ في العام الماضي ١٣٤٢ باخرة فقط منها ٧٣١ انكليزيَّة يقابلها ١٥٢٢ باخرة منها ٧٣٤ انكليزيَّة سنة ١٨٩٨ على ان عدد السفن الشراعية زاد من ٩٠٦ الى ١٢٧٨ ومعظم الزيادة في السفن المسافرة الى الموانى العثمانية . والسبب في قلة عدد البواخر وزيادة السفن الشراعية الحجر الصحي الذي ضربتهُ دول البحر المتوسط على صادرات مصر مدة وجود الطاعون في الاسكندريَّة فانهُ لما كانت البواخر تضطر ان تقضي اياماً في الحجر الصحي كان ارسال البضائع في السفن الشراعية اقلَّ نفقةً منهُ في السفن البخاريَّة

ولا حاجة بي هنا الى الاسهاب في وصف التدابير النافعة التي اتخذت لزيادة فسحة الرصيف في الاسكندريَّة وتوسيع الاراضي لمخازن الفحم والبترول وتسهيل تفريغ الفحم وغير ذلك فهذه التدابير تلطف المضار التي كثرت الشكوى منها وان كانت لا تزيلها تماماً لان تجارة الاسكندريَّة فاقت ما يحتملهُ ميناؤها على ما هو عليهِ الآن ولكن اذا أُريد جعلهُ وافياً بحاجات التجارة فلا غنى عن انفاق الاموال الطائلة عليهِ .

الفنارات

خفضت رسوم الفنارات تخفيضاً كبيراً سنة ١٨٩٧ فكانت النتيجة ان الايرادات هبطت من ٩٧٠٠٠ ج.م. سنة ١٨٩٧ الى ٨٧٠٠٠ ج.م. سنة

١٨٩٨ ولكن زيادة التجارة قللت العجز بنحو ٢٠٠٠ ج . م . فبلغ الايراد ٨٩٠٠٠ ج . م . سنة ١٨٩٩

وستنفق اموال طائلة هذه السنة على تصليح فنارات البحر المتوسط والابنية المجاورة لها وتحسينها

ولكن يسوءني ان اعود فأقول انهُ لم يجد شيءٌ من جهة انارة ساحل البحر الاحمر الذي يلي بلاد العرب مع شدة لزوم ذلك لتجارة جميع الامم اما المال الذي جعل لانشاء هذه الفنارات فسيبقى في امانة الحكومة المصرية حتَّى تحل هذه المسأَلة التي طال زمانها

نقود الورق

انشئَ بنك وطني سنة ١٨٩٨ ومنح الامتياز باصدار اوراق ماليَّة تدفع عند الطلب وهي غير واجبة القبول ولكن الحكومة تقبضها في دفع الضرائب

فاصدرها اولاً في شهر ماي فبلغت قيمة المتداول منها ١٢٥٠٠٠ ج . م . في اكتوبر التالي ولكن جانباً كبيراً منها عاد اليهِ بعد ذلك بقليل لأَن الحكومة قبضتهُ من الاهالي عند دفع الضرائب . وبلغت قيمة الاوراق المتداولة ٦٠٠٠٠ ج . م . في ٣١ دسمبر سنة ١٨٩٩ ولا بد من زمن حتَّى يأْلف الاهالي استعمال هذه الاوراق الماليَّة

الجمارك

بلغت ايرادات الجمارك ٢٠٩٣٠٠٠ ج . م . سنة ١٨٩٩ وذلك اكثر من ايرادات سنة ١٨٩٨ بمبلغ ٥٣٠٠٠ ج . م .

وكان مجموع الايرادات ١٠٢٧٠٠٠ ج . م . سنة ١٨٨٩ فتكون الايرادات قد تضاعفت في السنوات العشرة الماضية

٢٢٤٤٦٠٠٠ الى ٢٩٣٠٠٠٠٠ اي ٣١ في المئة ايضاً والطرود زادت من ٢٦٢٠٠٠ الى ٤٠٠٠٠٠ اي ٥٣ في المئة وصر النقود والحوالات زادت من ٤٥٦٠٠٠ الى ٦٠٠٠٠٠ اي ٣٢ في المئة

ويدخل على الحكومة من مصلحة البوستة ايراد صاف يزيد على ٢٠٠٠٠٠ ج٠م

وقد جرت بعض الاصلاحات المفيدة الثانوية في السنة الماضية وانقصت اجرة المنشورات وما يرسل ببوستة الكتب من مليمين الى مليم واحد على الاوقية وانقصت اجرة تذاكر البوستة التي ترسل الى خارج القطر من ٥ مليمات الى ٤ وانقصت رسوم حوالات البوستة الخارجية ٢٥ في المئة وانقصت اجرة الطرود التي ترسل الى بريطانيا العظمى بحراً وتكون زنتها بين ٧ ليبرات و١١ ليبرة ٢٥ في المئة وانقصت اجرة الطرود التي تزن بين ٧ ليبرات و١١ ليبرة ايضاً وترسل عن طريق اوروبا ١٧ في المئة . وعقد اتفاق مع البوستة الانكليزية بتبادل الرسائل المسجلة بين بر يطانيا العظمى ومصر

فيضان النيل

اهم حوادث السنة الماضية كلها عدم وفاء فيضان النيل الى حد لم يسبق له مثيل وقد فصل السر وليم جارستن ذلك في مذكرة وضعها حديثاً ونشرت في الجريدة الرسمية فحسبي بعد ذلك ان اقول اولاً انهُ في ١٦ اكتوبر سنة ١٨٩٩ ارسل معتمد اوغندة يقول ان منسوب الماء في بحيرة فكتوريا هبط قدمين عن المعتاد . وثانياً ان المنسوب كان في اصوان يوم ٣١ ديسمبر ١٫٧٥ متر تحت متوسط السنين الماضية . وثالثاً ان الماء المنصرف من اصوان كان ٥٧٨ متراً مكعباً في الثانية في ١٥ يناير سنة ١٩٠٠ يقابلهُ ١١٤٦ متراً مكعباً في ذلك اليوم سنة

١٨٧٨ و٩٥٥ مترًا مكعبًا سنة ١٨٨٩ وهما اردأ السنين التي سجل قياس النيل فيها تسجيلاً يعوَّل عليهِ

ولا ينكر ان هذه الحقائق تقلق البال ولولا اصلاح نظام الري في هذا العهد الحديث لكان القلق اشد جدًّا مما هو عليهِ الآن . فانهُ لما قصر النيل عن حد الوفاء سنة ١٨٧٧ بلغت مساحة الشراقي حينئذٍ ٩٠٠٠٠٠ فدان وحدثت مجاعة في الصعيد[1]

واما في سنة ١٨٩٩ — ١٩٠٠ التي قصر الفيضان فيها اعظم تقصير حدث في هذا العصر على ما قال السر وليم جارستن فمساحة الشراقي بلغت مع ذلك من ٢٥٠٠٠٠ الى ٢٧٠٠٠٠ فدان فقط والفضل في ذلك للاعمال التي شرع المرحوم الكولونل روس في عملها بعد الفيضان الواطيء الذي حدث سنة ١٨٨٨

وقال السر وليم جارستن ايضاً ان اهل الوجه البحري لم يكادوا يشعرون باضرار الفيضان الماضي كما يتبين من محصول القطن العظيم الذي جنوه فثبت بذلك نفع القناطر الخيرية ثبوتًا لم يسبق لهُ نظير لان ما تمَّ بها سنة ١٨٩٩ وحدها كافٍ لتجويز بذل ما انفق من المال على تقويتها بقطع النظر عن النفع العظيم الذي انتفعتهُ البلاد من ترميمها فلولاها لاشتد القيظ على اراضٍ واسعة من اطيان الوجه البحري وخسر المزارعون جانبًا عظيمًا من محصول القطن

(١) قال المستر بيرد (و يلقب الآن السر الكسندر بيرد) حينئذٍ في تقرير رفعهُ الى الحكومة المصرية "وقطعت النساء والاولاد مسافات لاتكاد تصدق جائلات للتسوُّل والاستعطاء من بلدة الى بلدة . . . ولا يعرف عدد الذين ماتوا جوعًا لانهُ لا يذكر الموت من الجوع في سجلات الوفيات ولكني على يقين ان زيادة عدد الوفيات في مدة الجوع حدثت من الدوسنطاريا والامراض الاخرى الناتجة عن قلة الطعام او الطعام المضر بالصحة فان الجوع اشتدَّ على بعض الفقراء حتى صاروا ياكلون ما يلتطقونهُ من الزبالة والقمامة . انتهى

ولا ارى فائدة من الاطالة في شرح حالة ربما تغيرت تغيراً عظيماً قبل نشر تقريري هذا فاقتصر على ذكر النتائج التي يرجح انها تنتج من انخفاض النيل والتي يؤكد انها لا تنتج منهُ . وذكر هذه مهم كذكر تلك . وسيكون كلامي مبنيًا على تقدير ان الفيضان الواطئ الذي حدث سنة ۱۸۹۹ لا يتلوهُ فيضان شبيه بهِ سنة ۱۹۰۰ فاقول

اولاً . ان وطوء الفيضان لا يؤثر في اقتدار الحكومة المصريَّة على ايفاء ديونها لان ماليتها مؤسسة الآن على اساس وطيد فلا يخشى عليها ولو توالت عليها الحوادث المشومة زمناً يستبعد تواليها فيهِ حتَّى يكاد يعد من المستحيل

وثانياً . انهُ لا يُحدِث مجاعة في البلاد بل أرى انهُ لا يستوجب تدبير اعمال لاعانة الاهالي باستعمالهم في عملها . وزد على ذلك ان الاعمال الجارية الآن في اسيوط واصوان تعول خلقاً كثيراً من افقر اهالي الصعيد

وثالثاً . ان تقدم الحكومة المصريَّة على اختلاف فروعها في السنين القليلة الماضية لم يزل جارياً مجراهُ اذ مصروفاتها لم تقلل واصلاحاتها لم تبطل ولا عدلت عن اصلاح ثانوي منها وغاية ما جرى انها اجلت مدة ما كان يمكن ان تفعلهُ لتخفيف اثقال الضرائب عن الاهالي اوللشروع في اصلاحات جديدة تقتضي زيادة مصروفاتها

فيجوز لنا والحالة هذه ان نحسن الظن في النتائج التي يرجح انها تعقب انخفاض الفيضان من غير ان يكون حسن ظننا ناتجاً عن الاغترار بالاماني والاحلام

على انهُ لا ينكر انهُ لا بد من مرور خمسة اشهر تكون كلها همًا وقلقاً قبلما يبتدئ الفيضان في شهر يوليو الآتي ولا ريب في ان الماء يقلُّ جدًّا في خلال تلك الاشهر فتؤثر قلتهُ في القطن خصوصاً ولكن ما ينقص منهُ في المقدار بقلة الماء يعوَّض اكثره بارتفاع الاسعار . اما مساحة الاطيان التي تزرع قطناً فلا يمكن الانباء بها منذ

الآن لان ما هو حادث اليوم لم يسبق له نظير على الاطلاق

وما علمناه بالاختبار في الازمان السالفة لا يدلنا على ما يمكن ان يهبط منسوب النيل اليه في شهري ماي ويونيو وجهد مايقال الآن ان الاتكال كله على موظفي نظارة الاشغال العمومية الذين ثبتت كفاءتهم بالتجربة والامتحان فهم يستعملون كل قطرة في النيل لنفع الاطيان والسكان "

السخرة (العونة)

لم يطلب الا عدد قليل جداً لخفارة الجسور ايام الفيضان لشدة انخفاضه وعدد الذين طلبوا ١٠٠٧٩ رجلاً مدة ١٠٠ يوم وذلك اقل عدد حفظ ذكره اما في سنة ١٨٨٨ وهي آخر سنة يشبه فيضانها فيضان ١٨٩٩ فبلغ عدد الذين طلبوا ٥٨٧٨٨ رجلاً مدة ١٠٠ يوم

خزانات النيل

مهما يكن من اضرار قلة الفيضان فقد افادت هذه القلة بتسهيل بناء خزانات النيل تسهيلاً عظيماً فانجزت اعمالها بسرعة عظيمة وبيان ذلك ان سد اصوان تم بناء ٥٠٠ يرد منه مما يلي الضفة الشرقية من النهر حتى لم يبق منه غير مترين في العلو وقد وجدوا صخور الجرانيت التي أُسس السد عليها متحاتة متاكلة تحت سطح الماء فعمقوا جانباً كبيراً من الاساس اكثر مما كانوا يحسبون قبلاً

وقد حفرت الارض لاجل اساس السد مسافة ١٤٠٠ يرد واما السد فسيكون طوله بعد ما يكمل ميلاً وربعاً . والعمل جارٍ على ساق وقدم في ترعة الملاحة على الضفة الغربية

واهم الاعمال واصعبها في بناء السد بناء ما يبنى منه في الاماكن العميقة من

النيل لان ذلك يكون بنزع الماء من حفر في قعر النيل بعد قامة سدود موقتة حولها وتقويتها حَتَّى تحتمل الضغط الهائل الذي يكون عليها ثم يبدأُ بالحفر والنقر لوضع الاساس فيها و حينئذٍ يتوقف التوفيق في العمل على صخور الجرانيت التي يقام الاساس عليها فاذا كانت صحيحة صلبة بني الاساس عليها والاَّ فاذا كانت منحلة متفتتة زيد النقر والحفر فيها حَتَّى يقام الاساس على الصخر الصلد فتزداد الصعوبة بذلك طبعاً

وقد سدَّ القسم الغربي من النيل في اسيوط بسهولة وتم وضع اساس الهويس هناك اساس ربع السد في الطول قبل ان ارتفعت مياه النيل ومنعت العمال من العمل في ذلك . وبنيت جدران الهويس وبغالات ما تمَّ منهُ حَتَّى ارتفعت فوق منسوب النيل الصيفي هناك .

وبلغ مقدار المال الذي دفع الى الخواجات جون ايرد وشركائهِ على الاعمال التي عملت في اصوان واسيوط الى آخر سنة ١٨٩٩ نحو ١٠٨٠٠٠٠ جنيه

وبلغ متوسط عدد الذين عملوا في اصوان ايام الصيف ١٠٠٠٠ نفس منهم ٩٠٠ اوربيون والباقون وطنيون . وبلغ عددهم في اسيوط في شهر يونيو ١٠٠٠٠ نفس ايضاً وكان الاوربيون منهم اقل مما كانوا في اصوان حيث كان ٨٠٠ من الايطاليين يقطعون حجارة الجرانيت وينحتونها . وقد جمعت مقادير عظيمة من المواد للبناء في هذا الفصل ولشدة انخفاض النيل يؤمل التقدم في الاعمال والاسراع في انجازها

القناطر الخيرية

ذكرت في تقريري السنوي الاخير انهُ قرَّ الرأي على بناء حبسين شمالي القناطر الخيرية بغية رفع الضغط عنها وان اعضاء صندوق الدين منحوا مبلغ ٥٣٠٠٠٠ ج . م . لبنائهما وقد تقدمت هذه الاعمال تقدماً عظيماً سنة ١٨٩٩

فمدّ الحبس الذي على فرع دمياط على عرض قعرهِ وتم اساس الهويس وبني جانب من البناء عليهِ قبل الفيضان اما طول هذا الحبس فهو ٤١٨ متراً منها ٣٣٨ متراً اكملت سنة ١٨٩٩

واما حبس رشيد فقد جمعت لهُ المواد وابتدأ نزع الماء من اساسهِ قبل نهاية السنة والامل ان يتم اساس هذَا الحبس (وسيبلغ طولهُ ٥٠٠ متر) واساس الهويس قبل ان يأتي الفيضان وينتهي زمان العمل في سنة ١٩٠٠

وقد بلغ ما انفق على هذه الاعمال حتَّى الآن ٢٤١٨٥٦ ج . م . انفق منها نحو ١٦٠٠٠٠ ج . م . سنة ١٨٩٩

الصرف

منح صندوق الدين ١٥٠٠٠٠ ج . م لاعمال الصرف في الوجه البحري في بدء سنة ١٨٩٩ وأنفق نحو ٥٠٠٠٠ ج . م من الميزانية الاعتيادية على مثل تلك الاعمال فذلك والرصيد الذي بقي من سنة ١٨٩٨ بلغا ٢٠٩٠٠٠ ج . م في بدء السنة الماضية فانفق منهما ١٩٩٠٠٠ ج . م في سنة ١٨٩٩ وبقي نحو ١٠٠٠٠ ج . م لسنة ١٩٠٠

وبلغ طول المصارف الجديدة التي حفرت ٨٠ كيلومتراً وطول المصارف الجديدة التي غير شكلها ووسعت ٣١٤ كيلومتراً

ونتائج المصارف ظاهرة جدًّا فان الاطيان صارت توفي ما عليها من الديون بعد ما كانت الضرائب المتأخرة تتراكم عليها

وادي طميلات

وادي طميلات ارضٍ مساحتها ٢١٠٠٠ فدان في الوجه البحري وقد بقي

زماناً طويلاً تحت ادارة مدير عموم الاوقاف وكان صافي ايراده يعطى للمعارف العمومية ولكن ادارتهُ لم تكن على ما يرام وكانت اطيانهُ مغمورة بالماء فلما وجه النظر اليهِ تبين انهُ اذا كان لا ينفق مال طائل على نزح الماء عنهُ وعلى اصلاحهِ قلَّ ريعهُ شيئاً فشيئاً حتى لم يبقَ شيءٌ منهُ فتقرر بعد مفاوضات طويلة ان يسلفهُ ديوان الاوقاف ٦٢٠٠٠ ج . م ويتولى ديوان الاشغال العموميَّة ادارتهُ مدة ١١ سنة ثم صرف ديوان الاشغال ١٣٠٠٠ ج . م على عمل اعمال جديدة فيهِ في السنة الماضية وآجر ١٥٠٠ فدان من الاطيان الجديدة الى المستاجرين ويقدَّر ان ريع هذه الاراضي وقدرهُ نحو ١٥٧٠٠ ج . م سنوياً سيزيد حتَّى يصير ٣٢٠٠٠ ج . م متى تمَّ اصلاحها .

سد النيل الابيض

كتب السر وليم جارستن في هذا الموضوع يقول : — خطونا خطوة مهمة سنة ١٨٩٩ لزيادة الوارد من مياه النيل فقد وضع ١٠٠٠٠ ج . م تحت امر حاكم السودان العام لينفقها على ازالة الاعشاب التي تسدُّ بحر الجبل بين بحيرة نو وشمبي فابتدأوا بذلك في ديسمبر الماضي والعمل جارٍ الآن على ساق وقدم حتَّى ان الموظف المتولي امرهُ يؤمل ازالة السد في آخر ابريل سنة ١٩٠٠

والغرض الاول من ذلك ان يفتح بحر الجبل للملاحة ويتيسر الفحص عن النهر والمستنقعات التي حولهُ ومتى تمَّ ذلك تيسر البحث عما اذا كان يمكن سد الترع التي تتفرع على بحر الجبل وتصب في تلك المستنقعات حصراً للماء في مجرى واحد وحرصاً على المياه الكثيرة التي تذهب الآن ضياعاً . وذلك يستغرق وقتاً طويلاً ونفقات عظيمة اذا اريد الشروع فيهِ على ان زيادة ماء النيل صيفاً من المسائل الجوهرية التي تتوقف حياة مصر عليها فلا بأس بانفاق الاموال التي تقرر انفاقها الآن

اما كون إزالة السد من النيل تزيد ايراده فمسألة لا يؤمن الخوض فيها نظريًّا ولا تحلّ الاّ بالاختبار الفعلي اذ لا يُعلم شيء عن تأثير السد في مقدار ما ينصرف من ماء النيل والمأمول ان هذه المسألة تحلّ بعد اشهر قليلة . انتهى

ماء الاسكندرية

يشكو الناس منذ زمان طويل شكاوي مبنيَّة على اساس صحيح من الماء الذي يرد في الترعة المحمودية لشرب اهل الاسكندرية وشكواهم هي من نوع الماء ومن مقدارهِ معاً وحقيقة هذه المسألة هي بالاختصار كما يأتي :—

ان الاسكندرية واقعة على طرف الترعة المحمودية فالماء يقطع اميالاً عديدة مارًّا في بلاد كثيرة السكان جدًّا فيصل اليها مشحوناً بالادران ثم ان ما يأتيها منهُ وخصوصاً في اشهر الصيف قليل جدًّا لاقتضاء الري ذلك . ولكي تبقى المناسيب على ما يقتضيهِ الري تبقى الاهوسة مسدودة دائمًا على طرف الترعة حيث تصبّ ماءها في البحر الملح ولذلك تقل سرعة التيار في الترعة المحمودية كثيرًا حتَّى ان ماءها يكون راكدًا تقريباً في بعض الاحيان . وزد على ذلك كلهِ ان طلمبات شركة الماء تأخذ ماءها من محل قريب جدًّا من المدينة ومن المكان الذي ترسو فيهِ القوارب الكثيرة في الترعة المحمودية فتلوث الماء بادرانها

ولذلك اتجه النظر منذ مدة مضت الى التدابير اللازمة لتكثير الماء في تلك الترعة ولتطهيرهِ . واهم العلاجات التي وُصفت لذلك وانجعها نقل المحل الذي تأخذ الطلمبات ماءها منهُ الى مكان يبعد عن المدينة في الجهة التي يجري الماء منها بحيث يكون ماؤها انقى من الماء الحالي . على ان الحكومة المصرية رأت ان تطيل النظر في هذه المسألة قبل تجشم النفقات التي يقتضيها ذلك العمل لعلها تستطيع ان تمد الاسكندرية بماء من ينابيع تحت الارض كما يجري في طنطا الآن . وعليهِ

ستُثقب الارض في اماكن متعددة في الجهات الشمالية من مديرية البحيرة . فاذا ثبت من ذلك انهُ يمكن الحصول على ماءٍ يكفي حاجة الاسكندرية على مدار السنة حُفرت آبار عميقة هناك ورفع الماء منها بالطلمبات وأُرسل في انابيب الى الاسكندرية واستغنت الحكومة بذلك عن بذل المال على اقامة محلات لترشيح ماء الترعة . واما اذا ثبت ان حفر تلك الآبار لا يفي بالغاية المطلوبة فلا مناص اذ ذاك من نقل المحل الذي تأخذ الطلمبات الماء منهُ الى محل ابعد عن المدينة في الجهة التي يجري ماء الترعة منها ولا غنى عن بذل المال الطائل على الحالين ولذلك لا بد للحكومة من درس هذه المسألة بالتدبر والتأني قبل ان يقرَّ رأيها عليها . وقد تقرر انها في خلال ذلك تطهر مسافة عظيمة من الترعة المحمودية فوق المحل الذي تأخذ الطلمبات الماء منهُ وتحت ذلك المحل لتحسين الايراد وقد عينت ٥٠٠٠ ج . م لتنفقها على تطهيرها سنة ١٩٠٠

مصارف الاسكندرية

ان انشاء مصارف للاسكندرية مطروح في معرض النظر منذ زمان طويل وقد اوضحتُ الطريقة التي عرضت لتدبير المال اللازم لانشائها في تقريري سنة ١٨٩٨ . وازيد على ذلك الآن ان الرسوم "والمقايسات" اللازمة لبعض ذلك العمل قد تمت وطلب من المقاولين ان يعرضوا ما يطلبونهُ لعملها ويؤمل ان يشرعوا في عملها بعد زمان غير طويل

قسم الهندسة

لا يزال هذا القسم مغلول اليدين لعدم وجود قانون فعَّال يقيّد بهِ اصحاب الآلات البخارية فلا يؤمل ان ينجح النجاح المطلوب من حيث تعهُّد تلك الآلات

وتفتيشها قبل سن ذلك القانون . وقد اعطى ١٦٩ رخصة بهذه الآلات سنة ١٨٩٩ وامتحن ١٤٧ مرجلاً (ازانًا) فوجد ٣٢ منها غير صالحة وقد انفجر ثلثة مراجل في خلال السنة

مصلحة فك الزمام

انحصرت اعمال هذه المصلحة من مصالح نظارة الاشغال العمومية في مسح اطيان مديرية الغربية والمنوفية والجيزة سنة ١٨٩٩ وقد اتمت قياس مثلثات مديرية الفيوم واوشكت ان تتم مسح الشرقية والغربية والجيزة واتمت نحو خمس المنوفية وهي لا تزال تطبع خرائط اطيان البلاد وتبيعها لاهلها وقد زاد طبعها وبيعها ويؤمل ان ازدياده يكون مطرداً باعتياد الاهالي لاستعمالها

اعمال علمية

سمح مؤتمر المساحة الدولي بتحقيق المقياس الذي تعتمد الحكومة المصرية عليهِ في قياس قواعد المثلثات لمسح الاراضي فارسلته الحكومة المصرية الى باريس ليحققه مكتب الاوزان والمقاييس في سافر

وقد نيط مرصد (رصدخانة) القاهرة بمصلحة المساحة فجعل الكبتن ليونس (مدير تلك المصلحة) يسعى في ابلاغ ذلك المرصد الدرجة التي يقتضيها علم هذه الايام فنصب فيهِ آلات تقيد حركاتها بنفسها لقياس درجة حرارة الهواء وضغطهِ وسرعة الريح ولقياس اهتزاز الارض بمقياس الزلازل الذي اخترعه ملن ووضع آلات للارصاد الجوية في المراصد المتيورولوجية الفرعية في اصوان واسيوط والقناطر الخيرية والاسكندرية

ثم ان الساعة التي يعوَّل عليها في التوقيت كانت قد ارسلت الى بلاد الانكليز

لتنظف وتوضع لها الصلات الكهربائيَّة اللازمة فردَّت الى القاهرة وركّبت وجعلت ترسل اشارات التوقيت بالكهربائيَّة الى الاسكندريَّة وبور سعيد والسويس لالقاء كرات في اوقات معينة في تلك المدن متى صنعت الصلات الكهربائيَّة اللازمة في كل مدينة منها . ثم ان مغنطيسيَّة الارض ترصد الآن في خيمة بحلوان وفي النية نقل المرصد من القاهرة الى حلوان على توالي الايام

المساحة الجيولوجية

مُسح شبه جزيرة سيناءَ مسحاً جيولوجيًّا ومُسحت مديريَّة الفيوم كذلك والصحراء المحيطة بها ايضاً . ثم اغتنمت هذه المصلحة فرصة نقب الارض لبناء الخزان في اصوان ففحصت عن صخور الشلال الاول فحصاً جيولوجيًّا والتقطت مُثُلاً كثيرة من الصخور التي هناك وسمّت بعضها باسمائها الجيولوجيَّة ولكنها لا تدرك المطلوب من هذا القبيل الاَّ بعد اتمام المتحف الجيولوجي . ورسمت خرائط مساحات واسعة ولكنها لم تطبعها بعدُ

تعديل ضرائب الاطيان

اشتهر منذ زمان ان تفاوت الضرائب على اطيان مصر تفاوتاً عظيمًا يعدُّ نقطة سوداءَ على نظام مصر المالي . فقد سبقتُ فابنت في تقريري سنة ١٨٩٥ ان الانسان يجد في مصر اطياناً كثيرة يؤَجر فدانها بسبعة جنيهات او ثمانية في السنة ولا تزيد ضريبتهُ عن ١٨ غرشاً ويجد بلصقها اطياناً أُخرى يؤْجر فدانها بجنيهين او ثلثة جنيهات في السنة ولا تقل ضريبتهُ عن ١٦٤ غرشاً (١) وغنيٌّ عن البيان ان الحيف الناتج عن التفاوت المشار اليهِ آنفاً لا يجوز بوجهٍ من الوجوه مهما كان

(١) ان بعض هذا الحيف الفاضح قد تدورك امرهُ بتخفيف الضرائب عن بعض الاطيان في الاعوام الماضية

الانسان قاصرًا عن بلوغ الكمال النظري في فرض الضرائب على الاطيان

وقد استوقفت هذه المسألة ابصار لجنة التحقيق سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩ فحكم اعضاؤُها بوجوب تعديل الضرائب على الاطيان وشددوا في الاشارة بذلك ولكن لم يتمّ شيءٌ من هذا القبيل مدة اعوام بعد الاحتلال البريطاني . وكان بعض السبب في اغفالهِ اشتغال الحكومة بامور أُخرى كثيرة . ولكن معظم السبب في هذا التأخير كان عن قصد وعمد اذ لم يكن من الصواب ان الحكومة تباشر هذه المسألة البالغة الغاية في الوعورة والدقة والماسة لمصالح جميع المزارعين الشخصيَّة الاَّ بعد درسها الدرس التام واخذها بجذافيرها والصبر والتأني فيها حتَّى يقوم من الموظفين الانكليز جماعة يدركون حقيقة الحالة الاهليَّة تمام الادراك بل كان الصواب ان تستمر الحكومة على نظام مختل ظاهر العيوب ولا تخاطر مخاطرة من حسنت نيتهُ ولكن قلَّت معرفتهُ فتلقي الارتباك في العلاقات الماليَّة التي بينها وبين اصحاب الاطيان على وجهٍ اقل ما ينتج عنهُ انهُ يورثها القلق وانهُ يوقع الحيف على بعض من اصحاب الاطيان . هذا اولاً وثانيًا لان تخفيض مجموع الضرائب التي تطلبها الحكومة يسهل تعديل الضرائب متى حان الوقت لمباشرتهِ ولو كان ذلك التخفيض مبنيًا على زيادة ثقل الضرائب في اماكن عنهُ في أُخرى

و بناءً على هذه الاعتبارات اجلت الحكومة البحث في هذه المسألة اعوامًا ولم تشرع فيها بجدٍّ الاَّ سنة ١٨٩٥ حين عينت لجانًا تقدّر قيمة ايجار جميع الاطيان المربوط عليها اموال لكي تستخرج من تقديرها قاعدةً لتوزيع مجموع الضرائب كلها على الاطيان بالقسط والعدل فعدَّت اللجان " الحوض " وحدةً في تقديرها

وفي سنة ١٨٩٧ تم تقدير ايجار الاطيان وضم تقادير جميع اللجان معًا ولكن تبين بعد التروي واعمال الفكرة انهُ لا يصحّ الاعتماد على ارقام لجان التقدير

واتخاذها قاعدة في توزيع الضرائب على الاطيان بالتفصيل الآ بعد التقدم في مسح اطيان القطر والاّ خيف من وقوع الاختلاف والحيف من جهة اخرى لان احواضاً كثيرة ليست ذات اطيان متساوية بل اطيان الحوض الواحد منها متفاوتة في الجودة والقيمة ولان حدود الحوض كثيراً ما تكون غير معينة جيداً في سجلات الحكومة فلذلك أُجّل تعديل الضرائب ايضاً ولكن اعمال اللجان المذكورة مكّنت الحكومة من معرفة الاماكن التي تكون ضريبة اطيانها اثقل جداً مما ينبغي

وفي سنة ١٨٩٨ صادقت الدول على تعيين ٢١٦٠٠٠ ج . م من المال الاحتياطي العمومي سنويًا مدة عشر سنوات على شروط معينة لتخفف بها الحكومة اثقال الضرائب عن الجهات التي تبيّن لها من اعمال لجان التقدير ان الضرائب ثقيلة جدّا فيها وبعد ما يتمّ تعديل الضرائب على الاطيان كلها يضاف هذا المبلغ الى ضرائب الاطيان التي يثبت ان ضرائبها هي الآن دون ما ينبغي ان تكون عليهِ

وفي اوائل سنة ١٨٩٩ كانت مصلحة المساحة قد مسحت من اطيان مديريتين ما يكفي لتعديل الضرائب فيهما فعرضت الحكومة تعديلها على الجمعية العمومية ثم صدر الامر العالي بذلك متضمناً بعض التحوير الذي اشارت بهِ الجمعية العمومية وقبلتهُ الحكومة . فاصبح هذا الامر الجلل الكلي الاهمية المحلية قانوناً بمصادقة البلاد كلها . ومعظم الفضل في ذلك للمستر غورست المستشار المالي لما ابدى من البراعة والحكمة وحسن التدبير وحب المسالمة في معاملتهِ للمسائل التي اعترضت بها الجمعية العمومية على ذلك المشروع

واشهر الامور التي تمّ الظفر بها في ذلك القانون المصادقة على ان يكون زمام البلد وحدة القياس. وان يكون متوسط الايجار في سنتي ١٨٩٥ و١٨٩٦ لكل بلد القاعدة التي يتم تعديل ضرائبهِ عليها. وان نقسم اطيان كل بلد الى احواض جديدة

متساوية في جودة التربة على قدر الامكان . وان تجعل فئة الضريبة على كل حوض بقدر ٦٤ و٢٨ في المئة من قيمة ايجاره على شروط ان لا تتجاوز ضريبة الفدان الواحد ١٦٩ غرشاً صاغاً . اما الاراضي الواطئة النوع جدًّا فتعامل معاملة خاصة بها على شرط ان نتيجة الحساب تجيء مطابقة لمتوسط الفئة المعينة لذلك البلد . ويتولى هذا التعديل لجان مؤلفة من رجال تنيبهم الحكومة عنها ورجال ينيبهم الاهالي عنهم . ويجوز لكل صاحب اطيان يعدُّ نفسهُ مغبوناً بتعديل هذه اللجان ان يرفع شكواهُ من تعديلها الى لجنة استئنافية مؤلفة من اثنين تنتدبهما الحكومة وثلثة من اعيان المديرية ومتى تمَّ هذا التعديل في كل مديرية تنشر الحكومة فئات الضرائب الجديدة ولكنها لا تجبو الضرائب بحسبها الاَّ في اول السنة الخامسة التي تمرُّ على نشرها .

وفي ١٥ ماي ١٨٩٩ ابتدأ تقسيم الاطيان الى حياض جديدة في مديريتي الشرقيَّة والبحيرة وفي ٣ يونيو منها ابتدأ تعديل الضرائب فيها وفي ختام تلك السنة تمَّ التعديل في ٤٧٩ بلدًا في بلادهما فبلغت مساحة الاطيان التي عدلت ضرائبها فيها ٥٤٨٨٠٠ فدان وبلغت قيمة ضرائبها ٨٤٥٠٠٠ ج . م . ثم مضت الثلاثون يوماً المعينة لرفع الشكاوى الى لجان الاستئناف على ٣٧٩ بلدًا ولم يستأنف احدٌ من اهل ٢١١ بلدًا منها . وتراقب نظارة الماليَّة لجان تعديل الضرائب مراقبة دقيقة من غير ان تقيد حريتها في تعديلها . ويؤَمل ان التعديل يتمُّ كلهُ في مديريتي الشرقية والبحيرة ويتم بعضهُ في مديريتين أُخريين في خلال سنة ١٩٠٠ وعليهِ قد تقدم هذا العمل المنوط بشيتي بك مراقب الاموال المقررة تقدماً جوهريًّا ومعظم الفضل في النجاح فيهِ لحسن ادارتهِ ولمقدرتهِ وكفاءَتهِ

الملح

حصل في السنة الماضية تغيير آخر في نظام توزيع الملح على الاهالي والمرجح انهُ آخر تغيير يطرأُ على ذلك النظام . وقد رأيت ان اصف التغييرات التي طرأَت على هذه المصلحة في عهد الاصلاح وصفاً موجزاً لان وصفها لا يخلو من الفائد فاقول

ان الحكومة المصريَّة كانت تتولى توزيع الملح على الاهالي بنفسها احياناً في اوائل خديويَّة اسمعيل باشا وكانت تضمنهُ احياناً أُخرى للملتزمين وقد غيرت سعره كثيراً وكان مآل التغيير بالاجمال الى زيادة سعرهِ ولكن النتائج لم تجئْ طبق المرام على ما يظهر . فلما قامت لجنة التحقيق سنة ١٨٧٨—١٨٧٩ اتجهت انظارها الى المساوىء العديدة التي طرأَت على هذه المصلحة [١] فظهر ان ضريبة الملح هذه اضحت ضريبة على النفوس يدفعها الذين يستهلكون الملح الكثير والذين يستهلكون القليل اولاً يستهلكون شيئاً منهُ على السواء . وجاءَتها الشكاوى بان قوماً دفعوا ثمن الملح في بعض الجهات ومضى على دفعهم لهُ اكثر من سنة ولم يعطوا الملح الذي دفعوا ثمنهُ

وأَبلغ من ذلك انهم احصوا عدد النفوس في كل بلد من البلاد احصاءً تقريبياً ثم غضوا الطرف عن كل تغيير يمكن ان يطرأَ بعد ذلك الاحصاء وفرضوا على كل بلد مقداراً باهظاً من الملح واوجبوا على اهل البلد دفع ثمنهِ سواءٌ كانوا في

(١) كنت انا نفسي من جملة اعضاء هذه اللجنة وأرى الواجب عليَّ ولو اتهمت بالانانية وحب النفس ان أُطري الاعمال التي عملتها هذه اللجنة وان تكن اعمالها قد باتت في زوايا النسيان الآن . فان تقريرها يعدُّ عند المؤَرخين الاصل الذي نشأت منهُ اكثر الاصلاحات التي أُدخلت الى مصر بعد عهدها

حاجة اليهِ او لا وتطرفوا في ذلك حتّى لقد فرضوا على البلد في حين من الاحيان مقدار ٢٥ رطلاً من الملح لكل فرد من اهلها وذلك مضاعف المتوسط الذي يستهلكهُ الفرد من الملح حقيقة ثم انزلوا ذلك المقدار الى ٢/١ ١٦ رطل لكل فرد ولكنهم رفعوا الثمن بحيث زاد ضرر التخفيض على نفعهِ للاهالي . ونتبين كيفية سيرهم في هذا النظام من الاوامر التي كانت تصدر الى رجال الحكومة في المديريات حيث كانوا يوصون انهُ اذا كان اهالي البلاد لا يشترون المقدار المفروض عليهم مشتراهُ من الملح " وجب ان يعاقبوا كما هو مقتضى الحق والعدل بغرامة تساوي ثمن الملح الذي لم يأخذوهُ وان يجبروا مع ذلك على دفع ثمن الملح اجباراً " ولم يكن للاهالي سبيل الى التشكي وطلب الانصاف من هذا النظام الجائر بل ان لجنة التحقيق لما سألت مفتش عموم الوجه القبلي قائلة والى من يشكو الاهالي اذا كان لهم شكوى من هذا الامر او من غيرهِ من الامور المالية اجابها ببساطة ناتجة بلا ريب عن طول الفتهِ لنظام يعدهُ نظاماً مطابقاً للعدل والعقل قائلاً اما الضرائب فلا يجوز للفلاح ان يشكو منها لانهُ يعلم انها تجبى منهُ بامر سام وان الحكومة نفسها هي التي تطلبها فالى من يشكو امرهُ بعد ذلك

وتأتى عن تقرير لجنة التحقيق ان بعضاً من اقبح عيوب النظام الذي كان يتبع في ذلك الحين زال منهُ في ايام المراقبة الثنائية . ولكن الاصلاح لم يبتدئ في مصلحة الملح الا لما عين المستر هوكر مديراً عاماً لها بعد ذلك باعوام . فان استهلاك الملح زاد بعنايتهِ الى ٥٠٠٠٠ طن بعد ما كان ٣٣٠٠٠ طن في السنة وبعبارة أخرى انهُ صار ٥ كيلو جرامات لكل فرد من الاهالي بعد ما كان ٤ كيلوجرامات . ومع انهُ خفض ثمن الملح ٥٠ في المئة زاد الايراد منهُ ٢٥٠٠٠ ج . م منذ سنة ١٨٩٢ وهي اول سنة يصح ان يقال انهُ بطل فيها اجبار الاهالي

على مشترى الملح اجباراً صريحاً او غير صريح . ولا يزال الايراد آخذاً في الازدياد ففي سنة ١٨٩٨ بلغ المستهلك من الملح ٤٨٨٨٠ طنًا والايراد الصافي منهُ ١٤٦٥٠٠ ج . م وفي سنة ١٨٩٩ بلغ المستهلك ٥٠١٤٠ طنًا والايراد الصافي ١٤٧٧١٠

هذا ولا ينكر ان من اكبر العيوب في النظام المصري القديم زيادة مداخلة الحكومة ولا سيما رأسها — امير القطر في شؤون البلاد وامورها فان اسمعيل باشا كان يحاول ان يدبر امور كل ديوان في حكومتهِ بنفسهِ ولم يقتصر على ذلك بل يصحّ ان يقال انهُ احتكر تجارة القطر احتكاراً . ألا ترى انهُ كان اعظم اصحاب الاطيان واعظم اصحاب السفن واعظم اصحاب معامل السكر في القطر فكانهُ كان حالاً كل محل وحاضراً في كل مكان . على انهُ حاول ان يجمع تلك الوظائف المتفرقة كلها في شخصهِ فعجز طبعاً عن ان ينجح في واحدة منها . وقد ادركت الحكومة المصريّة ذلك الخطاء وحفظتهُ في ذهنها فجعلت همها في السنين الماضية ان تتنحى تدريجاً عن الاشغال التي هي من شأن افراد الناس وان تفرغ جهدها وعنايتها على الواجبات التي تخص بالحكومة دون سواها في البلدان الفائقة في الارتقاء والعمران وعليهِ تمّ الاتفاق في السنة الماضية على ان تتنازل الحكومة عن احتكار الملح لشركة انكليزيّة ولا حاجة بي الى تفصيل شروط هذا الاتفاق فانها قد نشرت وانما اقول ان الحكومة تأخذ بمقتضاها ايراداً صافياً يساوي ايرادها الصافي في السنين الماضية على الاقل وانها احتاطت بها لمنع كل ضرر عن الاهالي من جراء تنازلها هذا . ويسرني ان اقول ان المستر هوكر عين مديراً عامًا لتلك الشركة وان اكثر الموظفين الذين كانوا في خدمة الحكومة بمصلحة الملح دخلوا في خدمة الشركة

وعندي ان هذا الاصلاح جاء في محلهِ وهو صحيح المبدإ وأملي ويقيني انهُ يعود بالفائدة على الخزينة المصرية وعلى الجمهور

مصايد الاسماك

سبقت في تقريري سنة ١٨٩٧ فشرحت الاصلاح الذي أُدخل حديثاً الى مصلحة المطرية وتشمل عمالها بحيرة المنزلة الملحة الماء المنبسطة بين بور سعيد ودمياط على مساحة ٦٠٠٠٠٠ فدان من الارض

اما النظام الذي كان متبعاً قبل سنة ١٨٩٧ فكان صيادو السمك بحسبهِ يأتون بصيدهم الى محطات الحكومة فيبيعهُ عمال الحكومة بالمزاد وكثيراً ما كانت الحكومة تشتريهِ لحسابها حتى لا تهبط اسعارهُ . وكانت تحفظ حسابات متفرقة مع الصيادين وتعطي كلاًّ منهم ٤٠ في المئة من ثمن ما يباع وتأْخذ الستين الباقية . وعليهِ كان الصيادون يلتزمون ان يصيدوا على الدوام وقد اقتضى النظام المذكور انشاء ادارة عظيمة تبلغ نفقتها ١٠٠٠٠ ج . م في السنة ومسك حسابات عديدة ومداخلة الحكومة في شؤون الصيادين مداخلة كثيرة المشاكل والقلاقل . فلما زرت المطرية في شتاء ١٨٩٨ — ١٨٩٩ بعد ادخال الاصلاحات التي ساشير اليها سمعت من الناس ما اقنعني بانهم لا يأسفون على شيء هناك الاَّ على ابقاء ذلك النظام الكثير المساوىء والعيوب طول تلك الايام وعدم الغائهِ قبلما الغي بزمان

ثم انهُ اتباعاً للسياسة العامة التي اشرت اليها في الكلام على مصلحة الملح تقرَّر سنة ١٨٩٧ ان يستبدل النظام المذكور آنفاً بنظام يريح صناعة صيد الاسماك من مداخلة الحكومة الزائدة ويتركها وشأْنها حتى تبلغ حدَّها . وهذا النظام هو ان تعطى الرخص لقوارب صيد السمك او نقلهِ او صيد الطير . فاذا دفع الصيادون الاقساط الشهرية قيمة رسم الرخص جاز لهم ان يصيدوا اي وقت شاؤوا وان

يتصرفوا بصيدهم كما يشاؤون. اما رسم الرخص فقد بني على قاعدة تضمن للصيادين تخفيف الضرائب التي كانت تؤخذ منهم بحسب النظام القديم . وقد استغنت الحكومة بالنظام الجديد عن تلك الادارة التي كانت تكلفها انفاق المال الكثير لان مصروفها قلَّ الآن من ١٠٠٠٠ ج . م في السنة الى ١٢٠٠ ج . م فقط

وقد لقي استبدال النظام القديم بالنظام الجديد بعض المعارضة في بادئ الامر كما هو المعتاد في كل تغيير من هذا القبيل . واهمُّ ما اعترض بهِ على النظام الجديد هو ان الصيادين يمكن ان يبيتوا تحت رحمة الذين يشترون صيدهم منهم لجهلهم ولعدم اختبارهم فلا يأخذوا من الشارين الثمن الذي يستحقهُ صيدهم ولكن هذا الاعتراض لم يتحقق لحسن الحظ فان الصيادين اتفقوا معاً وعينوا وكلاء عنهم في بيع صيدهم والاعتناء بمصالحهم

وقد مضى على النظام الجديد زمن يكفي للحكم على نتائجهِ ولا ريب ان نتائجهُ مفيدة وذلك اولاً لان ايراد الصياد من الاهالي الصيادين لم يكن يزيد في السنة عن ٥ ج . م في النظام القديم واما الآن فايرادهُ السنوي يبلغ ٩ ج . م تقريباً على فرض ان قيمة ما يصاد سنويًا تبقى الآن كما كانت عليهِ قبلاً . فالفرق بين هذا الايراد الاخير وبين الايراد السابق هو ما كان يؤخذ من جيوب الاهالي ويدفع الى الخزينة المصريَّة إما ايراداً صافياً او لنفقات ادارة عظيمة النفقة على غير لزوم على ان عدد قوارب الصيد زاد ١٠ في المئة سنة ١٨٩٩ عما كان عليهِ سنة ١٨٩٨ فيستدل من هذه الزيادة ومن دلائل أُخرى غيرها ان قيمة ما يصاد زادت كثيراً ولم تبقَ كما كانت عليهِ في النظام القديم . وبالتالي ان متوسط ايراد الاهالي الصيادين يزيد الآن عما ذكر آنفاً

وثانياً لان من اصدق الدلائل التي تدلُّ على استحسان المصريين للنظام او

التدبير الذي تتخذهُ الحكومة عدد العرائض التي يرسلونها الى الوكالة البريطانية .
وقد كانت العرائض التي ارسلوها عما نحن بصدده مما يستحق الاعتبار ويدلُّ دلالة خصوصية على طباع المصريين وعوائدهم وبيان ذلك ان مصايد المطرية واقعة في بقعة بعيدة عن بقية القطر المصري وقلما يتردد الاوربيون عليها والصيادون فيها متنحون عن سائر الفلاحين وهم في حالة متأخرة جدًّا . ولعلَّ هذه هي الاسباب التي جعلتهم يحتملون ضيم النظام القديم ولا يرسلون اليَّ عرائض الشكوى من جورهِ . ولكن يحتمل ان يكون لذلك سبب آخر وهو خوفهم من التشكي والتظلم كما يعلم ذلك العارفون بحقيقة احوال الشرقيين وحكامهم . وسواءٌ كان هذا هو السبب او ذاك فالمحقق انهُ لم يكد يشيع ان الانظار اتجهت الى اصلاح مصلحة المطرية حتَّى جعلت العرائض تتقاطر عليَّ تباعًا وظلت تزداد عددًا وتشتدُّ لهجة حتى غير النظام الموصوف آنفًا سنة ١٨٩٧ فانقطعت تمامًا من ذلك الحين . ولما كنت على يقين ان كل ضغط أدبي يمكن ان يكون قد منعهم عن الشكوى في الماضي قد زال عنهم الآن فانقطاع عرائضهم يتخذ دليلاً كافيًا على ان استبدال ذلك النظام جاءَ نافعًا لهم .

وكذلك جاءَت نتائجهُ الماليَّة على ما يرام ففي سنة ١٨٩٦ وهي السنة السابعة لاستبدال النظام القديم بالجديد بلغ مجمل الايراد ٤٤١٠٠ ج . م وبلغ المصروف ١٠٥٠٠ ج . م فالايراد الصافي ٣٣٦٠٠ ج . م واما في سنة ١٨٩٩ فقد بلغ مجمل الايراد ٣١٠٠٠ ج . م والمصروف ١٢٠٠ ج . م فالايراد الصافي ٢٩٨٠٠ ج . م وعليهِ خف ١٣٠٠٠ ج . م على الاقل عن عاتق الاهالي ولم تخسر الخزينة المصرية غير ٣٨٠٠ ج . م ومحقق ان هذه الخسارة وقتية فقط لانهُ لابد من اتساع نطاق الصيد بعد كف مداخلة الحكومة المقلقة عنهُ ودليلنا على ذلك ان

عهد قريب . ومما يسرُّ ذكرهُ الآن ان ميزانيَّة الاوقاف الاعتياديَّة زادت نحو ٢٠٠٠٠ ج . م منذ سنة ١٨٩٧ في الفصول الآتية وهي

الجوامع	١٣٤٩٨	ج . م
المكاتب	٣٦٤١	" "
التكايا ونحوها من اماكن الاوقاف	٢٤٢٩	" "
فالجملة	١٩٥٦٨	ج . م

ثالثاً ان المتأخر من الايجارات المستحقة لديوان الاوقاف قلَّ في السنة الماضية حتى صار نحو ٢٠٠٠٠ ج م بعد ما كان نحو ٥٨٠٠٠ ج م

رابعاً ان اقبح عيوب ادارة الاوقاف كانت ان المستحقين لا يحصلون على المبالغ المستحقة لهم الاَّ باشد العناء والمشقة سواءٌ كان من الاوقاف العموميَّة او الخصوصيَّة . فقلَّت هذه المبالغ المستحقة في السنة الماضية حتَّى صارت ٣٦٥٨٣ ج.م بعد ما كانت ٩٤١٥٠ ج . م

خامساً اني ذكرت في تقريري في السنة الماضية ان العناية متجهة الى قضاء امر الاحكار . والحكر هو ايجار طفيف يدفع سنويًّا الى ديوان الاوقاف عن ارض تخلَّت عنها لمستأجرها زماناً مديداً والمظنون ان في القطر المصري من ٢٥ الى ٣٠ الف حكر . فالامر الذي كان يراد قضاؤُهُ هو ترغيب دافعي الحكر باستبدال ما يدفعونهُ سنويًا بمبلغ يدفعونهُ دفعةً واحدةً وقد تمَّ شيءٌ كثير من هذا القبيل فان ديوان الاوقاف قوَّم ١٠٠٣٩ حكرًا ايرادها السنوي ٦٥٢٧ ج . م بقيمة ١٣٠٥٤٠ ج . م واشترى او عزم ان يشتري اطياناً بهذه القيمة . واقول انهُ لكي يتمَّ لديوان الاوقاف استبدال هذه الاحكار قوّمت باقل قيمة وقوّم رأس مال

الحكر الذي يدفع سنويًّا باعظم قيمة وقبلت نظارة الماليَّة ان تعفي عقد كل استبدال من التسجيل ورضيت نظارة الحقانيَّة ان تكتفي بابسط ما يمكن من الاعمال في اتمام ذلك الاستبدال . وكل ذلك لكي لا يضيع دافعو الاحكار الوقت ولا المال ولكي تزيد رغبتهم في الاستبدال

هذا ولا يزال يلزم لاصلاح ادارة الاوقاف شيءٌ كثير ولكن ما ذكر آنفًا يدل على ان التقدم المحسوس الذي نقدمتهُ يؤَدي بها الى الغاية المطلوبة ويبشر بحسن المآل في الاستقبال

الداخلية

شرحت في ما مضى النظام الذي جرت عليهِ نظارة الداخلية في ادارة امورها منذ سنة ١٨٩٤ — ١٨٩٥ وقد زادنا اختبار سنة أُخرى برهانًا على ان الاصلاحات التي ادخلت اليها تحت رعاية نوبار باشا كانت مبنية على مبادئ صحيحة قويمة

ويتبين من الجدول الآتي ان الجنايات الكبرى نقصت نقصًا مطردًا في السنين الاربع الماضية

السنة	جملة الجنايات	القتل	السرقة باكراه
١٨٩٦	١٨٦٦	٤٩٤	٢٦٠
١٨٩٧	١٤٢٤	٤٣٠	٣٧٨
١٨٩٨	١٣٤٢	٤١٤	٣٤٤
١٨٩٩	١٢٥٣	٣٧٣	٢٦٠

وقد زادت نسبة ثبوت الجريمة على المتهمين من ٧٣ في المئة سنة ١٨٩٦ الى ٨٠ في المئة سنة ١٨٩٩

مديرية الحدود

أُبطل العمل بالقانون المدني الاعتيادي اعواماً في مديريّة الحدود التي تمتد من ادفو الى وادي حلفا . وأُنشئَت لها محاكم مخصوصة يرأسها ضباط من الانكليز ومن المصريين وتولت نظارة الحربية ادارتها

وانا اعتقد ان ادارة تلك المديريّة كانت حسنة من كل وجه اما الآن وقد زال حكم الدراويش فالاسباب التي كانت تقتضي معاملتها معاملة استثنائيّة زالت ايضاً ولذلك تنقضي مدة القانون الذي تحكم بهِ المحاكم المخصوصة في شهر سبتمبر الآتي ولا تجدد بعدهُ والتدابير جارية الآن لجعل ادارتها مثل ادارة باقي مديريات القطر من كل الحيثيات بعد انقضاء تلك المدة والمرجح ان ذلك لا يستلزم تغيير كثيرين من الموظفين والمستخدمين في المديريّة

الحشيش

ضبطت مصلحة خفر السواحل ١٠١٢٠ كيلوجراماً من الحشيش سنة١٨٩٨ وكان معظم ما ضبطتهُ في الاسكندريّة وجوارها ولكنها لم تضبط الاَّ النزر اليسير منهُ في تلك الجهات سنة١٨٩٩ والسبب في ذلك ان تشديد مصلحة الجمارك ومصلحة خفر السواحل في السهر والمراقبة اضطر المهربين الى اتباع طريقة اخرى اعظم كلفة ولكنها اسلم عاقبة من طريقهم الاولى في التهريب وذلك ان يفرغوا سفنهم المشحونة حشيشاً على بعد مئة ميل او مئتين على الساحل الغربي حيث يأمنون عيون مصلحة منع التهريب . فان بين الاسكندريّة وحدود طرابلس الغرب ٢٤٠ ميلاً واهلها من العرب الرحَّل . ومع ان الحكومة تفرغ جهدها في حمل العمد على مقاومة التهريب فواضح ان ابطال تجارة رابحة مثل تجارة تهريب الحشيش ابطالاً تامًّا ضرب من المحال

والطريقة التي يجري المهربون عليها الآن هي ان اعرابيًّا من اولئك الاعراب يركب سفينة بخاريَّة او شراعية ويسافر الى اوربا ثم يرجع معها وهي مشحونة حشيشاً ويدل ربانها تحت جنح الظلام على المكان الذي ينتظرهُ رفقاؤُهُ في جوارهِ فيتبادل الفريقان العلامات بالانوار حتَّى يهتدي بعضهم الى بعض ثم يفرغون شحن السفينة في ساعة من الزمان ويدفنونهُ في الارض وينقلونهُ بعد ذلك تدريجاً كل حمل جملٍ او حملين معاً حتى يهربوهُ كلهُ . فلمنع هذَا التهريب انشئت محطة حديثاً في مرسى مطروح على بعد ١٢٠ ميلاً غرب الاسكندريَّة وهناك مرفأٌ حسن ثم وضعت نقطة هجانة في تلك المحطة بقيادة ضابط من الضباط

ولا يكاد يؤَمل ان تهريب الحشيش يمنع منعاً تامًّا كما ذكرت في تقريري في السنة الماضية بل جُهد ما يستطاع ان يجعل الحصول عليهِ في غاية الصعوبة

هذَا وقد تبين من احصاء الدكتور ورنوك ان عدد الذكور الذين دخلوا مستشفى المجاذيب سنة ١٨٩٩ كان ٤٥٤ وان ١٢٥ منهم جنوا من تعاطي الحشيش فنسبتهم الى بقيَّة الذين جنوا هي ٢٧٫٥ في المئة وهذه النسبة اقل من نسبتهم في سنة ١٨٩٨ وهي ٢٨٫٣ في المئة

وقد حكم بالغرامة على ٩٠٢ من اهل القاهرة والاسكندريَّة سنة ١٨٩٩ لبيعهم الحشيش واقفلت قهاوي ٣١٠ انفس . ويعاني البوليس من المشقة في منع الحشيش ما تعانيهِ مصلحة منع التهريب تقريباً لانهُ لا يحكم على المتهم ببيعهِ ما لم يضبط الحشيش نفسهُ او تضبط "التعميرة" التي تحتويهِ ولان رأْي الطبقات الدنيا من الاهالي مضاد للبوليس في مسأَلة الحشيش ولا يغرم احد باكثر من مئة غرش على الحشيش وزد على ذلك انهُ لا يمكن اقفال قهوة من قهاوي الحشيش ما لم يحكم على صاحبها ثلاث مرات في ستة اشهر . وينظر الآن في مشروع لتعديل هذا القانون

مصلحة السجون

كان مجموع عدد المسجونين في السجون المصرية ٩٢٢١ نفساً في ٣١ ديسمبر ١٨٩٩ فقلّ عددهم ٢٤٦٤ نفساً في السنتين الماضيتين والسبب في قلتهم سنّ قوانين جديدة للسجون وعلم الطبقات التي ترتكب الجرائم من الاهالي ان المسجونين يشغلون باشغال شاقة وان المعيشة في السجن أمست اشقّ مما كانت عليهِ قبلاً ولا ريب ان تقدُّم البلاد في اليسر ايضاً افضى الى تقليل الجرائم بين اهلها

وقد انفق نحو ٥٢٠٠٠ ج . م في السنتين الاخيرتين على بناء السجون وسينفق ٢٢٠٠٠ ج . م في هذه السنة ايضاً اكثرها على بناء مستشفيات تابعة للسجون ودكاكين ومعامل يعمل المسجونون فيها وما شاكل ذلك . وعليهِ يؤَمل ان مصلحة السجون تدبر محلات واسعة لجميع مسجوني القطر بعد مدة قصيرة . فان ازدحام المسجونين في السجون كان اعظم صعوبة سعت مصلحة السجون في ازالتها مدة اعوام وقد اصبحنا على يقين الآن انها تكف شرّ هذه الآفة عن السجون بعد زمان قصير

على انهُ لا بدَّ من عمل اعمالٍ أُخرى كثيرة حَتَّى يصح ان يقال ان نظام السجون في مصر اضحى على ما يرام فان متوسط عدد الوفيات من المسجونين وهو ٣٢ في الالف لا يزال عالياً جدًّا ومتوسط عدد الوفيات بين مسجوني طره اعلى من ذلك ايضاً حَتَّى ان مأمور سجن طره الصحي شكا الامر الى الحكومة وهي تنظر الآن في شكواهُ . واظن ان كل الخبيرين بامر السجون استنكروا الطريقة المتبعة في مصر وهي تشغيل المحكوم عليهم بالسجن مدداً قصيرة باشغال خارج سجونهم . على ان قلة المال هي التي تغل يد المصلح في هذه المسألة كما تغلها في غيرها من المسائل . وقد كان اقارب المسجونين يأْتونهم بالطعام في غالب الاحيان وبقوا على ذلك الى عهد قريب . ويعترض على ذلك من اوجه متعددة كما ابنت في تقاريري

السابقة ولذلك أُلغي هذا النظام ويقتات المسجونون الآن في اكثر الاحيان بما يحصلونهُ بتعبهم وكدهم فقد بلغت قيمة ما حصلوهُ بعملهم سنة ١٨٩٩ نحو ٢٢٠٠٠ ج. م انفق ١١٠٠٠ ج. م منها على محلات وجرايات (تعيينات) غير اعتيادية و ١٠٠٠٠ ج. م على مواد جديدة. ولا اعتراض على هذا النظام اذا بقي داخل حدود الاعتدال ولكن لما كانت الحكومة غير قادرة على تدبير المال اللازم لاطعام جميع المسجونين الطعام الواجب فمصلحة السجون تضطر رغماً عنها الى اختيار الاشغال التي تأتيها بالربح الاوفر عند فرضها الاشغال على المسجونين. واملي انهُ متى زادت الحالة المالية يسراً تداوى هذه العلة بالدواء الشافي لها

الرقيق

كتب اليَّ الكبتن مكمردو مدير مصلحة منع تجارة الرقيق يقول:—

يسرني ان ارفع تقريراً يرضي عما فعلتهُ مصلحة منع تجارة الرقيق لمحاكمة النخاسين وخطفة الغلمان والجواري سنة ١٨٩٩ فقد زاد عدد القضايا والحكم بالادانة في تلك السنة عما كان عليهِ في السنين الخمس التي قبلها. وسبب ذلك سهر الموظفين في المديريات وتيقظ الاهالي الذين اخبروا المصلحة مراراً بما اتصل بهم علمهُ فاثبتوا بذلك ان الاهالي تود مساعدة المصلحة على ابطال الرق. وقد رفعت المصلحة تسع قضايا على المتهمين سنة ١٨٩٩ فثبتت التهمة في كل قضيةٍ منها على متهم او اكثر ولا يزال امام المحكمة قضيتان أُخريان فيكون مجموع القضايا في تلك السنة ١١ قضيةً. وقد ابدى المأمورون العثمانيون في جدة وينبع من المساعدة لهذه المصلحة ما لم يبدوهُ قط في الاعوام الماضية انتهى. ثم اثنى ثناءً جميلاً على المستخدمين الوطنيين في مصلحتهِ لعظم مساعدتهم لهُ

هذا ولا يبرح من الاذهان انهُ ابرم اتفاق جديد على الرقيق بين انكلترا

ومصر في ٢١ نوفمبر ١٨٩٥ بدلاً من الاتفاق القديم الذي أُبرم بينهما سنة ١٨٧٧ وقد فصَّلت مواد الاتفاق الجديد في تقريري سنة ١٨٩٥ فلا حاجة الآن الاَّ الى ذكر امر واحد وهو ان النظر في قضايا الرقيق كان مختصًا بالمجالس العسكريَّة فنقل هذا الاختصاص في الاتفاق الجديد الى محكمة مخصوصة تؤَلف من خمسة قضاة من قضاة محكمة الاستئناف المصريَّة بينهم " قاضيان على الاقل من قضاتها الاوربيين " . والظاهر ان المحاكمة في المحكمة المخصوصة جرت مجرًى حسنًا بوجه الاجمال ولكن الكبتن مكمردو غير راضٍ من حكم صدر من هذه المحكمة في قضيَّة نظرتها بعد ختام السنة التي رفع تقريرهُ عنها . ولا حاجة بي الى ذكر تفاصيل هذه القضيَّة وانما اذكر منها ان جنديًّا مصريًا قضى ١٥ سنة في اسر الدراويش في السودان ثم عاد في اواخر السنة الماضية الى بلدهِ في الوجه البحري مستصحبًا معهُ سبع نساء سودانيات . فرفعت مصلحة الرقيق قضيَّة عليهِ وعلى خمسة اشخاص آخرين متهمين بمشاركتهِ وطلبت محاكمتهم على جلب الرقيق والمتاجرة بهِ فحكمت المحكمة المخصوصة على ثلثة من المتهمين بالسجن وبرأَت ساحة الثلثة الآخرين

ووجه الاهميَّة في هذه القضيَّة ان بعض النساء زوجنَ في الظاهر بعد وصولهنَّ الى مصر فيخشى الكبتن مكمردو الآن ان يجعل الزواج وسيلة لعمل اعمال مناقضة في الحقيقة للاتفاق الذي ابرم سنة ١٨٩٥ وهذا امر يستوجب السهر والمراقبة بلا منازعة لان قضاة المحكمة المخصوصة لا يمكنهم ان يحكموا الاَّ حسب نص القانون والبينات التي تعرض عليهم . ومن اعسر الامور سن قانون للرقيق يكون نصهُ مانعًا لكل خروج عن القصد الاصلي منهُ في كل حال من الاحوال التي تعرض في تجارة الرقيق . وربما كان في الامكان اصلاح القانون الحالي وزيادة اتقانهِ ولكنني أرى ان محاولة ذلك الآن تكون قبل اوانها وان الاولى التأني

حتَّى يزيدنا اختبار الجري عليهِ علماً بالتغيير الذي يصلح تغييرهُ فيهِ

على ان التدابير قد اتخذت لتقديم المساعدة القانونية الواجبة لمصلحة منع تجارة الرقيق في اعداد جميع القضايا التي يمكن ان تعدُّ قضايا جنائيةً

المجالس البلدية

قلت في تقريري السنوي الاخير ان مجالس بلديَّة أُنشئت في بعض البنادر البحرية والقبلية ويظهر انها سائرة سيراً حسناً فقد كتب اليَّ المستر متشل مستشار الداخليَّة يقول : —

ان شوارع المدن التي انشئت فيها مجالس بلديَّة تكنس وترش جيدًا وقد ابتدأ رصف بعض شوارعها الكبرى وعممت الانوار فيها . وردم البرك الكبيرة المجاورة لها جارٍ على ساق وقدم . انتهى

هذَا ولا يتيسر توسيع نطاق الحكومة البلديَّة توسيعاً عظيماً حتَّى يستنبط نظام تؤْخذ بهِ المكوس المحليَّة من الاوربيين والاجانب على السواء. وقد انفض هذَا المشكل في المنصورة بقبول الاوربيين تأْدية بعض المكوس الصغيرة من تلقاء انفسهم ولكن الاحوال التي يجري فيها ذلك شاذةٌ فلا يقاس عليها

المصلحة الطبية

استعفى السرجون روجرس في السنة الماضية من وظيفتهِ بعد ان خدم الحكومة المصرية خدمات جليلة مدة السنين التي قضاها مديراً عامًا لمصلحة الطب والصحة فعين لهُ خلف كفوءٌ وهو المستر بنشنج

وقد بلغ عدد المرضى الذين عولجوا في اسبتاليات الحكومة في السنة الماضية ٢٢٨٩٤ . نفساً يقابلهم ٢١٦٧٦ نفساً سنة ١٨٩٨ وطُعّمَ نحو ٣٥٧٠٠٠ تطعيم

الجدري وصح طعمهم في سنة ختامها غرة نوفمبر ١٨٩٩ ويقابلهم ٣٤٦٠٠٠ نفس في مثل تلك المدة من سنة ١٨٩٧ — ١٨٩٨ ويؤخذ الطعم البقري لثلاثة وخمسين بندرًا من البنادر المصريَّة من معمل الطعوم . وتؤخذ الطعوم منهُ ايضاً الى كل مكان يتفشى الجدري باهلهِ

وقد تمَّ بناء اسبتالية جديدة في شبين الكوم وستعد اسبتالية اسيوط الجديدة قريباً

ثم ان المعمل الهيجيئيني الذي يديرهُ الدكتور بتر خدم البلاد خدمة جليلة في السنة الماضية فانهُ كان يبحث في الحوادث المشتبه بكونها طاعوناً بحثاً بكتريولوجيًّا لمعرفة حقيقية علتها . وقد أُنبئت انهُ يبحث الآن عن علاقة بعض انواع البعوض بالحمى الملاريَّة وهو بحث كثر انتباه الجمهور اليهِ في هذه الايام

تحسين الصحة العمومية

لم يجدَّ شيءٌ لتحسين الصحة العموميَّة منذ كتبت تقريري السنوي الماضي ولكن زاد التقدم في ما وصفتهُ قبلاً من الاعمال التي تحسن احوال الصحة في الجوامع وازالة الجبانات القديمة التي أمست مصدرًا للإضرار بالصحة العموميَّة

الطاعون

اني ملحق بتقريري هذا مذكرة مفيدة للستر بنشنج وصف فيها الطاعون الذي ظهر في الاسكندريَّة حديثاً والتدابير التي اتخذت لمنع تفشيهِ . فتدارك هذه المسألة الصعبة يشهد بالفضل العظيم لرجال الصحة العموميَّة . لانهم على ما يظهر الآن فازوا باستئصال شأفة هذه الآفة . ثم انهم عملوا جميع اعمالهم بالعقل والحكمة بحيث لم يشكُ احد من الناس اوربيًا كان او وطنيًا شكوى تذكر من اعمالهم مع ان

الاحتياطات التي يتخذونها مشهورة بصعوبة المراس لان اكثرها مقلق جدًّا وبعضها يستفزُّ الشرقيين الى المعارضة والمقاومة

اسبتالية المجاذيب في القاهرة

أُصلحت اسبتالية المجاذيب ووسعت كثيرًا في السنة الماضية وقد منح صندوق الدين مالاً باعتماد فتحهُ موَخرًا لاضافة ابنية أُخرى اليها . على اني اخشى ان هذا البيمارستان لا يوسع التوسيع الكافي لسد حاجة البلاد الاَّ بعد مضي زمان ولا مناص عن الاستمرار على اخراج المختلين منهُ قبل ان ينالوا تمام الشفاء حتى يدبر المال اللازم لزيادة بنائهِ ويزاد المال المعين لمعالجتهم فيهِ

على اني اوَمل انهم يدبرون قريبًا محلات خاصة بالمجانين المجرمين فان الدكتور ورنوك مدير اسبتالية المجاذيب والمستر بنشنج كليهما يشيران الى الضرر الذي ينتج عن وضع المجانين المجرمين والمجانين العاديين في بناء واحد

ماء الشرب في البنادر

كتب المستر بنشنج عن ذلك ما يأتي قال :

ان الشركة التي منحتها الحكومة امتياز الماء في طنطا توزع الماء على اهلها الآن وقد بلغني ان الاهالي يزيدون اقبالاً على مائها . وقد حفرت مصلحة الصحة بالآلات الثاقبة التي عندها عدة آبار في الدلتا وفي الوجه القبلي فكانت تصيب الماء الجيد في كل بئر على عمق يختلف بين ٣٠ و ٤٠ مترًا ودبرت بذلك الماء النقي لعدة من اسبتالياتها . ولكنها لم توفَّق هذا التوفيق في المنصورة حيث حفرت الى عمق ٦٠ مترًا ولم تصب الاَّ ماءً شديد الملوحة لا يصلح للشرب وكذلك كان أيضًا في المطريَّة على بحيرة المنزلة

فيستنتج من هاتين التجربتين ومن غيرهما ان في الدلتا حدًّا لا يوجد شماليهُ الماء الصالح للشرب كماء طنطا وغيرها على الاعماق التي تصل اليها الآلات التي عندنا الآن

ثم ان كثيرين من اهالي طهطا في الوجه القبلي الحوا علينا طالبين حفر بئر عندهم لان مدينتهم تبعد اربعة اميال عن النيل وهم يستقون ماءهم في الصيف إما من النيل او من آبارٍ على سطح الارض كثيرة الادران والاوضار لحفرنا بئرًا هناك ثم ركبنا عليها طلمبات تدار بآلة يوقد زيت البترول فيها ووضعنا نظاماً لتوزيع الماء على الاهالي . فأُنفق مال كثير على ذلك كلهِ ومع ذلك لم يقبل غير القليلين من الاهالي على الاستقاء من هذا الماء النقي بعناء يسير والانتفاع بما تمَّ لهم ولا يزال اكثرهم على عادتهم القديمة يستقون ماءهم من الآبار القذرة او من النيل على بعد طويل . وقد زرت المدينة منذ مدة وبحثت في هذه المسألة فسألت العمدة عن سبب امتناع اكثر الاهالي عن استقاء الماء النقي فاجابني ان الاهالي الجهلاء يخافون الاستقاء من الحياض المقامة على تلك البئر لانهم يعتقدون انهُ اذا ارادت الحكومة ان تهلكهم يوماً تيسر لها ذلك بسم الماء في تلك الحياض على اسهل سبيل على ان هذه الاوهام لا بدَّ وان تزول عنهم تدريجاً فينتفعوا بما عندهم من الماء النقي

وقد حفرت مصلحة الصحة ايضاً بئرين في بردين بمديرية الشرقية اجابة لالتماس أهلها . وتكرمت البرنسس امينة هانم والبرنسس نعيمة هانم باجرة حفرهما . وكلتاهما تقتني اطياناً في تلك الجهة. وطلب آخرون من اصحاب الاطيان حفر آبار على نفقتهم ولكن ليس عند مصلحة الصحة غير طائفة واحدة من الآلات وهي لا تكفي فلذلك لم يتيسر لها ان تجيب طلبهم

وباء المواشي

لم تصب مواشٍ بهذا الوباء في مصر في السنة الماضية ولكنهُ بقي في السودان منذ يناير ١٨٩٩ ويخشى ان بلاد السودان لا تخلو منهُ الّا بعد سنين كثيرة وان كان لا يتوقع انهُ لا يتفشى بمواشيها كما تفشى بمواشي جنوب افريقيةَ لان مراعيها غير متصلة وقطعانها منفصلة بعضها عن بعض بمفازات واسعة على الغالب . ولكنهُ ما دام هذا الوباء موجوداً في السودان فلا بدَّ من اتخاذ الاحتياطات المانعة لهُ من المسير شمالاً حتَّى لا يتطرق الى بر مصر . وقد استحضرت الحكومة المصريَّة كميَّة من لقاح هذا الوباء من حكومة رأس الرجاء فلقح الكبتن جريفت الطبيب البيطري الاول في الجيش المصري مواشي السودان بهِ فكانت نتيجتهُ حسنةً على ما يظهر

داء الكلب

أُصيب عشرة كلاب وقطاط وتسعة من بني آدم بالكَلَب سنة ١٨٩٩ وأُصيب احد عشر كلباً واثنان من البشر بهِ سنة ١٨٩٨ وهذه الاصابات هي التي اخبرت مصلحة الصحة بها . وقد اقامت الجمعيَّة الخيريَّة الايطاليَّة مستشفى للمصابين بالكلب في القاهرة فعولج فيهِ ٨٨ من الذين عقرتهم الحيوانات المختلفة في السنة الماضية . ولا يتأَتى الحكم في ما اذا كانت الحيوانات التي عقرت هؤلاءِ الثمانية والثمانين كلبة او غير كلبة لانهُ يندر ان رجال الحكومة يتمكنون من اقتفاء آثارها وارسالها حية او ميتة الى القسم البيطري ليعلم حقيقة حالها

المحاكم الاهلية

انشأَ المستر مكلريث المستشار القضائي للحكومة المصرية تقريراً وافياً بالامس عن فروع النظام القضائي في مصر وانا لا اكاد اذكر في ما يأْتي غير خلاصة الحقائق

والآراء التي اوردها في تقريرهِ فاقول

جاء الاحصاء القضائي في السنة الماضية برهاناً آخر على ان المصريين قوم يحبون المداعاة كأكثر الشرقيين وذلك ظاهر غاية الظهور من احصاء المحاكم الجزئية. اما المحاكم الجزئية فيجلس في المحكمة منها قاضٍ واحدٌ فقط وهي غير مختصة في القضايا المدنية الاَّ بالقضايا التي قيمتها من مئة جنيه فما دون . وقد بدأ السر جون سكوت بانشائها سنة ١٨٩١ لتيسير التقاضي على اهل البلاد والقرى حتى تحكم لهم في القضايا التي لا تزيد قيمتها عما تقدم. ثم زيد عددها في اوقات مختلفة بعد الابتداء بانشائها ولا ينكر ان هذا الاصلاح (المحاكم الجزئية) الذي لقي في بدء انشائهِ معارضة شديدة افاد اهل مصر كثيراً بدليل ان القضايا التي ترفع الى هذه المحاكم تزداد عدداً عاماً فعاماً وقد زاد عددها ١٢٠٠٠ قضية ١٨٩٩ عما كان عليهِ سنة ١٨٩٨ اعني انهُ زاد من ٦٨٦٩٠ قضية الى ٨٠٠١١ قضية مع ان عمد البلاد حكمت ايضاً في قضايا جزئية عديدة غير هذه كما سيأتي الكلام عليهِ بالاسهاب

والظاهر ان هذه المحاكم الجزئية اضحت محل ثقة الجمهور ومما يحسن ذكرهُ قول المستر مكلريث ان مفتشي لجنة المراقبة يقولون ان قضاة هذه المحاكم يزدادون علماً بتفسير القانون و بتطبيقهِ . واذكر - والشيء بالشيء يذكر - ان لجنة المراقبة هذه انشئت سنة ١٨٩١ وقد اثبتت باعمالها انها من اثمن المنشئات ووظيفتها مراقبة اعمال المحاكم الدنيا لا تنقيح الاحكام وتصحيحها

وقد اصاب المستر مكلريث حيث قال ان اعمال النيابة الاهلية اصطلحت منذ عين المستر كوربت نائباً عمومياً. ثم ان التناقض والتضاد اللذين كانا يقعان بين رجال القضاء ورجال الادارة في بر مصر كما يقعان في غيرها فيضران بالمصالح العمومية او شكا ان يزولا بعد تعيينهِ على ما يظهر لي

هذا وقد أشرت في تقريري السنوي الاخير الى تنقيح قانون العقوبات المصري واقول الآن ان تنقيحهُ جارٍ على ما ينتظر من السرعة . والغرض منهُ جعل مواد ذلك القانون بسيطة جلية خالية من الغموض مستوفية نتائج المطالب الحديثة لا تغيير المبادئ التي بني ذلك القانون عليها تغييرًا جوهريًا . على ان ذلك القانون سيعدل تعديلاً مهمًا على الارجح في امر او امرين اشير اليهما الآن

فلا يخفى ان قانون العقوبات المصري منقول عن قانون العقوبات الفرنسويّة وانهُ يحتوي مواد تفيد وضع المجرمين تحت مراقبة البوليس بعد انقضاء مدة الحكم عليهم بالسجن . وهذه المراقبة تضرُّ الآن بالمجرم- كما قال المستر مكلريث –اكثر مما تنفع الجمهور ولا ينكر انها مما يسهل التطرف فيهِ وركوب متن العسف والشطط وان الانتقاد يصح عليها من وجوه عديدة ولذلك يسرُّنا ان اللجنة المهتمة الآن بتنقيح هذا القانون عازمة على اعمال النظر فيها

ثم انهُ وان يكن قد فتح سجن للاحداث في مصر القاهرة منذ أعوام فانا اشهد انهُ لا يزال يدخل السجون المصريّة صبية لا يجوز ان يختلطوا بالمساجين البالغين بل ربما لم يجز سجنهم فيها على الاطلاق فاللجنة التي تنقح قانون العقوبات ستنظر في امر المجرمين من الاحداث وتوسيع سلطة المحاكم حتى تحكم بارسالهم الى سجون الاحداث اذا لم يمنع مانع من ذلك . وهناك امر آخر يستحق التدبر والنظر وهو العقاب بالجلد في بعض الاحوال بعد اتخاذ الحيطة لمنع التعسف والتصرف في ذلك والقصد من هذا العقاب انقاذ بعض الاحداث من المعاشرات التي تحط الآداب في السجون

القضاء في البلاد والقرى

كانت النتيجة في انشاء المحاكم الجزئيَّة المشار اليها آنفًا تخفيف الضغط عن

المحاكم العليا . وفي سنة ١٨٩٨ شرعوا في تخفيف الضغط عن المحاكم الجزئيَّة ايضاً فخولوا عمد بعض البلاد سلطة قضائيَّة للحكم في القضايا المدنيَّة التي لا تزيد قيمتها عن ١٠٠ غرش صاغ وجعلوا ذلك على سبيل التجربة لانهم لم يكونوا يأمنون اعطاء العمد اقل سلطة قضائيَّة في بادىء الامر

ثم انتدبت نظارة الحقانيَّة جنسن باشا حديثاً ليتعهد اعمال هذا النظام الجديد في القطر المصري كلهِ فرفع تقريراً اوردهُ المستر مكلريث بالتطويل وانا اقتطف منهُ الشذرة الآتية قال

"لا ريب ان الاهالي عموماً يعدون هذا النظام باباً من ابواب الفرج فقد حكم العمد في قضايا لم تزد قيمتها عن ٢/١ ٢ غرش والقضايا التي قيمتها ٥ غروش و ١٠ غروش دائمة الورود عليهم . وغنيٌّ عن البيان ان الاهالي لا يستوفون مثل هذه الديون على يد المحاكم الاعتياديَّة

ثم ان العمد يحكمون بالفطنة والفهم السليم في القضيَّة المعتادة الحدوث في بر مصر وهي القضايا التي تستوفى الديون فيها عيناً (إما غلالاً او مواشي) واحكامهم تنفذ بلا صعوبة تذكر والظاهر انها ترضي الاهالي عموماً فاني لم اسمع احداً يشكو منها مع اني سهلت كل سبيل لتقديم الشكوى من هذا القبيل . بل ان ما سمعتهُ من كل جهة هو بالضد من ذلك فاهالي بعض البلاد التي لم يمنح عمدها سلطة الحكم في تلك القضايا المدنيَّة يتمنون منحها لهم و يترافعون دوماً الى عمد البلاد الذين منحوا تلك السلطة للفصل في قضاياهم " انتهى

هذا وان ما استعلمتهُ انا بنفسي في اسفاري في انحاء القطر المصري يؤيد ما قالهُ جنسن باشا عن حسن سير هذا النظام وعن رغبة الاهالي فيهِ . على انهُ اذا أُريد التوسع في منح السلطة القضائيَّة فلا بدَّ قبل ذلك من تمام التدقيق

والاعتناء في انتقاء العمد الذين يمنحونها لانهُ اذا أُحسن انتقاؤهم ودققت نظارة الحقانيَّة في المراقبة عليهم فلست اظن انهُ يخشى بعد ذلك شر عظيم من شططهم وعسفهم في استعمال سلطتهم

المحاكم المختلطة

لم يغب عن البال ان مدة الخمس السنين الاخيرة المعينة للمحاكم المختلطة انقضت في ٣١ يناير ١٨٩٨ فقبل انقضائها عرضت الحكومة المصرية على الدول اموراً يحوَّر بها قانون تلك المحاكم بعض التحوير فتمَّ الاتفاق على ان تطال مدتها سنة واحدة اعني الى ٣١ يناير ١٨٩٩ ريثما تتمكن لجنة دوليَّة من النظر في التحويرات التي كانت قد عينت للنظر فيها . ثم تمَّ الاتفاق على ما نتج من بحث اللجنة وأُطيلت المحاكم المختلطة الى ٣١ يناير ١٩٠٥

وقبل ان اشرح ما نتج من بحث اللجنة أُوجز الكلام على امر ذي اهميَّة أُخرج عن دائرة بحثها باتفاق الفريقين فاقول انهُ لم يبرح من الاذهان ان صندوق الدين اعطى الحكومة المصريَّة ٥٠٠٠٠٠ جنيه باتفاق اكثر اعضائهِ لتدير بها الحرب السودانيَّة سنة ١٨٩٦ فافضى ذلك الى رفع قضيَّة كانت نتيجتها ردّ ذلك المال الى صندوق الدين طوعاً لحكم صدر من محكمة الاستئناف المختلطة في ديسمبر ١٨٩٧ فان محكمة الاستئناف رأَت ان اعضاء صندوق الدين تعدوا حدود سلطتهم باخذ ذلك المال من المال الاحتياطي واعطائهم اياهُ لمصروفات عسكريَّة في السودان . ولكنها لم تحكم في هذه المسأَلة وهي : الى اي حدٍّ يحقُّ لاكثريَّة الاعضاء في صندوق الدين ان تغلّب رأْيها على رأْي الاقليَّة متى اختلفتا خلافاً لما يظنهُ قوم احياناً . على ان القضية التي نحن بصددها ادَّت الى التناقش في هذه المسأَلة حتَّى حلَّت الآن بصدور امرٍ عالٍ وافقت عليهِ الدول التي امضت وفاق لندن

في ٧ مارس ١٨٨٥ وفحوى هذا الامر العالي انهُ يجوز لصندوق الدين ان يقرر كل مادة تعرض عليهِ باكثرية الآراء ما عدا المواد المتعلقة بالمصروفات العسكرية

وعندي ان هذا حلٌّ موافق لمسألة عسرة . نعم ان آراء اكثريَّة الاعضاء في صندوق الدين يمكن ان تخالف آراء الحكومة المصريَّة ومستشاريها البريطانيين فتفقد الحكومة كل فائدة تستفيدها حينئذٍ من حفظ حقوق الاقليَّة . ولكننا هب اننا قطعنا النظر عن الحقيقة التالية وهي ان حب المسالمة الذي يبدو من صندوق الدين يسهل على الحكومة سبيل الاتفاق معهُ في كل مسألة يختلف عليها فان جل مرام الحكومة المصريَّة من المفاوضات التي جرت اخيرًا كان الحصول على قرار قطعي لا ينازع في صحتهِ الشرعيَّة في كل مسألة تعرضها على صندوق الدين . وغنيٌّ عن البيان ان بلوغ هذا المرام يكون اسهل بعدّ قرار الاكثريَّة شرعيًّا مما لو ترك الامر على ما كان عليهِ قبلاً وبقي أُولو الشأن في شكّ مما اذا كان يجوز لعضو واحد او اكثر من اعضاء صندوق الدين ان يبطل قرار سائر الاعضاء في كل امر يعرض عليهم بمجرد رفضهِ لهُ

اما استثناء المصروفات العسكريَّة فالحل الذي نحن بصددهِ لا ينفي صحة الاركان التي بني حكم الاستئناف عليها كما انهُ لا يثبتها ولكنهُ يتضمن الاعتراف بامر لا ريب فيهِ وهو ان حكم الاستئناف صحيح قانونًا ولذلك يجب احترامهُ . وفي ما سوى ذلك لا يخشى من هذا الاستثناء بأسٌ في المستقبل لاسباب شتى لا محل لذكرها

واعود الآن الى الامور التي بحثت اللجنة الدوليَّة فيها فاقتطف من تقرير المستر مكلريث خلاصة ما نتج من بحثها

لا يخفى ان الحكومة المصريَّة ترى ان اختصاص المحاكم المختلطة يجب ان يكون مقيَّدًا بجنسيَّة المتداعين اليها وان تلك المحاكم تعدت حدود سلطتها بتوسيعها نطاق اختصاصها حتَّى صار يعم كل قضيَّة فيها مصلحة لاجنبي غير ان اللجنة الدوليَّة لم توافق على هذَا الرأي وانما اتخذت بعض التدابير التي تلطف الشر الذي تشكو الحكومة المصريَّة منهُ

فاولاً نقرر انهُ في العقود المدنيَّة المحضة التي تعقد بين الوطنيين لا تجوز الحوالة الاَّ برضى المدين . واثبات هذَا الرضى يجب ان يكون بمستند كتابي او باليمين القانونيَّة . والمأمول ان ذلك يبطل التعسُّف الذي كثر ارتكابهُ بان تحال المطالبة بالدين الى اجنبي احتيالاً لتدخل القضية في اختصاص المحاكم المختلطة

ثانيًا من الحيل التي استنبطت للتخلص من قيود الاختصاص التلاعب بما يُعرف في القضاء بالحجز التحفظي كأَن يقع نزاع بين الدائن الوطني ومديونهِ الوطني فيدعي الدائن ان فلانًا الاجنبي مدين لمديونهِ بمبلغ من المال و يحصل على امر يمنع الاجنبي من دفع ذلك المبلغ الى مديونهِ الوطني. او ان تقع دعوى بين وطنيين وترفع الى المحاكم الاهليَّة فيدعي اجنبي بتواطوءٍ ان لهُ عند المدعي مبلغًا من المال ويحجز على ذلك المبلغ طالبًا انهُ اذا صدر الحكم للمدعي يدفع المدعى عليهِ ذلك المبلغ اليهِ لا الى المدعي فتعد المحاكم المختلطة مختصة بمثل هاتين القضيتين. ولذلك وافقت اللجنة الدوليَّة الحكومة المصريَّة على تغيير القانون بحيث يبطل مثل هذَا الخداع والاحتيال على ما يؤَمل

ثالثًا جعلت قضايا بلدية الاسكندريَّة من اختصاص المحاكم الاهليَّة وقد سعت الحكومة المصريَّة في جعل قضايا مصلحة السكة الحديد والدائرة السنيَّة من اختصاص المحاكم الاهليَّة ايضًا فلم تفلح في ذلك

رابعاً طلبت الحكومة المصرية ان تكون جميع قضايا الاطيان التي تقع بين الوطنيين وحدهم دون سواهم خارجة عن اختصاص المحاكم المختلطة فصادقت اللجنة الدولية على هذا الطلب . فجاءت مصادقتها تأييدًا رسميًا لرأي محكمة الاستئناف المختلطة في احكامها

خامساً عُدّلت المادة ١١ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة فتقرر انهُ اذا كان اجنبي يطالب بعوض حقٍّ اهتضم من حقوقهِ فالواجب ان يكون ذلك الحق من حقوق المعترف بها في المعاهدات او في القانون او في عقد من العقود

هذا وقد اشرت في ما مضى الى ان قانون الافلاس في مصر ليس على ما يرام واقول الآن انهم غيروهُ تغييرًا مهمًّا فانهم وسعوا اختصاص المحاكم المختلطة من هذا القبيل حتّى صار يحق لها ان تعاقب على الافلاس البسيط والافلاس الاحتيالي اذا رفعت قضاياهُ اليها . اما الافلاس الاحتيالي فعقابهُ السجن من سنتين الى خمس سنوات واما الافلاس البسيط وهو ما كان اخف جريمة من الافلاس الاحتيالي كجريمة الاسراف او الجزاف غير الجائز او الغش في تفضيل دائن على دائن او اهمال مسك الدفاتر فعقابهُ السجن من شهر الى سنتين . وقد تقرر انهُ اذا كان المتهم بالافلاس اجنبيًّا يقوم قاضٍ من القضاة الاوربيين بوظيفة النيابة في قضيتهِ

وقد عدّل القانون التجاري المتعلق بالتصفية القضائيَّة تعديلاً جوهريًّا بان ضمّن المبدأ الكثير الشيوع الآن وهو مبدأ الاتفاق مع المداينين عوضاً عن اشهار الافلاس ولا حاجة الى الاسهاب في شرح ما غيروهُ في القانون من هذا القبيل وانما اقول ان كل ما جدَّ فيهِ مطابق للقوانين الانكليزيَّة والفرنسويَّة والبلجية

ثم ان الحكومة المصرية عادت فعرضت على الدول قضايا أُخرى غير القضايا التي بحثت اللجنة الدولية فيها وهي من جملة القضايا التي عرضت على لجنة ١٨٩٠

ثم انفضت تلك اللجنة ولم تثبت رأيها فيها فتقرر الآن

اولاً انهُ يجوز لوكلاء الدول وقناصلها ان يرفعوا قضاياهم الى المحاكم المختلطة بصفة مدعين ثم اذا كانوا يتعاطون التجارة او كانوا اصحاب معامل او عقار في مصر كانوا خاضعين لحكم المحاكم المختلطة في جميع القضايا التجارية وفي جميع دعاوي الحقوق العينية التي لا دخل فيها لوظائفهم الرسمية

وثانياً انهُ يجب تسجيل حقوق الاولويَّة بريع الاطيان او بثمنها حتَّى يصح تقديمها على حقوق الفريق الثالث

وثالثاً ان طريقة تحصيل الضرائب تغير . وبيان ذلك ان المحاكم المختلطة كانت تذهب في احكامها الى انهُ اذا كانت الاطيان مرهونة لاجنبي لم يجز بيعها لتحصيل الاموال المتأخرة عليها الاَّ بعد استيفاء جميع الشروط التي في قانون المرافعات المختلط وان القانون الذي سنَّ في ٢٥ مارس ١٨٨٠ لجعل طريقة المداعاة على غاية البساطة لا يصدق على ما نحن بصددهِ فعدّل القانون الآن تعديلاً يدفع ذلك المحذور ويصون مصالح المداينين الذين تكون الاطيان المبيعة مرهونة لهم

ورابعاً ان اختصاص القضاة الجزئيين في المحاكم المختلطة كان محصوراً في القضايا المدنية الجزئيَّة التي قيمتها زهيدة جدًّا فكانت كل قضية تجاريَّة ترفع الى المحاكم المختلطة الابتدائية مهما كانت صغيرة فعدّل القانون الآن لتوسيع اختصاص اولئك القضاة الجزئيين حتَّى يعم القضايا التجاريَّة ايضاً (ما عدا قضايا الافلاس) ورفعت قيمة القضايا التي تدخل في اختصاصهم من ٨٠٠ غرش الى ١٠٠٠ غرش في ما لا يستأنف ومن ٢٠٠٠ غرش الى ١٠٠٠٠ غرش في ما يستأنف اسوةً لهم بالقضاة الجزئيين في المحاكم الاهليَّة

وخامساً ان القانون المتعلق بالشفعة عُدّل تعديلاً يبطل تضرر المتضررين

منهُ فعينت فيهِ القضايا التي تجوز الشفعة فيها ووضعت مواد أصلح من الاولى للعمل بحق الشفعة وعينت مدة المطالبة بحق الشفعة تعييناً اوضح مما كان قبلاً

وسادساً ان محلات الرهونات كانت خارجة قبلاً عن كل مراقبة ادارية فسنّ قانون لتعيين الاحوال التي يجوز فتحها فيها في المستقبل

ويقال بالاجمال ان الحكومة المصرية وان تكن لم تنل كل ما طلبت فقد أدخلت من الاصلاح ما اظنهُ يفيد جميع الذين يهمهم حسن اعمال المحاكم المصرية

وارى قبل ختام الكلام في هذا الباب ان اضيف اليهِ بعض الملاحظات العمومية فاقول انهُ مهما كانت المناقشات التي جرت في المحاكم المختلطة في السنتين الماضيتين لازمة ضرورية فليس ينكر انها لا تخلو من الضرر لانها تزعزع افكار طوائف عظيمة من سكان القطر المصري وتثير الشبهات والظنون بان القصد منها ايجاد علل واسباب يستحيل معها بقاء تلك المحاكم في الوجود . والحال انهُ ليس لتلك الشبهات والظنون اثر من الصحة فقد قلت في تقريري سنة ١٨٩٧ ما نصهُ : —
ومهما كانت عيوب هذه المحاكم فلا ريب انها خدمت مصر خدمة جليلة. ولو زالت فجأة لزعزعت امور مصر زعزعة عظيمة فدوامها مطلوب من كل وجه . ولذلك آمل واعتقد ان دوامها يكون مكفولاً بجري المناقشات التي ستجري في المسائل المعلقة الآن على محور الحب والمودة . انتهى

اما الآن وقد انتهت تلك المناقشات فجلّ الامل انهُ لا يحدث ما يقتضي تجديد المناقشة في تغيير شيء جوهري في تركيب المحاكم المختلطة او في اختصاصها مدةً مديدةً من الزمان . فيتيسر لقضاتها ان يقضوا وظائفهم آمنين كل خطر يتهدد محاكمهم ويثق الجمهور بدوامها الثقة الواجبة لانتظام الامور المدنية والتجارية. ولست أرى اقل مانع من اجتناب المناقشات المقلقة التي اشرت اليها انفاً الاّ اذا لم يراعَ

شرطان فحينئذٍ يعظم خطر الرجوع اليها . واول هذين الشرطين ان القضاة يحافظون على مفاد القانون الذي يعين فيهِ اختصاصهم كما يحافظون على نصهِ فقد قال البارون دورنج قنصل فرنسا الجنرال بمصر سنة ١٨٨٠ "ولا ريب على ما أرى ان المحكمة المختلطة قد اثبتت انها ميَّالة الى التعدي على حدود غيرها" ولا ينكر انهُ منذ قيل هذَا القول ظلت المحاكم المختلطة تزداد ميلاً الى توسيع نطاق اعمالها فلا عجب اذا استنكرت الحكومة المصريَّة تعديها هذا. والامل ان ذكري هذا الامر بمزيد الايجاز وبكلام لا ينافي عهود الوداد لا يعدُّ مني قلة احترام لقضاة تلك المحاكم

وثاني هذين الشرطين انهُ يجب اجتناب القضايا السياسيَّة بكل ما في الامكان فاننا اذا نظرنا الى تركيب المحاكم المختلطة والى جو السياسة الذي لا يخلو من الجو في مصر رأينا ان المحاكم المختلطة ليست بالهيئة التي تصلح للحكم في قضيةٍ مثل القضيةٍ التي رفعت اليها سنة ١٨٩٦ اذ القضايا السياسيةٍ تلقي القضاة انفسهم في ورطة محفوفة بالمكاره وتكلفهم الحكم في مسائل لا تعرض على مجالس القضاء عادةً فكيف كان حكمهم فلا بدَّ ان يستفزَّ بعض الناقدين لانتقاد يضعف السلطة التي لا بدَّ منها لاهم محاكم البلاد

الشركات المصرية

قلت في تقرير السنة الماضية ان اولي الشأن ينظرون في الشروط اللازمة للترخيص بانشاء الشركات المحدودة (لمتد) في بر مصر. واقول الآن ان مجلس النظار قرَّر في ١٧ ابريل ١٨٩٩ ان لا يرخص بانشاء شركة محدودة في المستقبل الَّا اذا كان عقد تلك الشركة مطابقاً لبعض الشروط التي تشترطها الحكومة. ولعلي ان اقوالي هذه ستترجم الى العربيَّة وتدرج في الجرائد المحليَّة أرى لافادة الذين يقرأون تقريري من الوطنيين ان اشرح معنى قرار مجلس النظار هذَا فاقول

اولاً   ان الشركات التي انشئت لعمل اعمال في بر مصر انشئت برخصة من خارج القطر فهي مستغنية عن رخصة الحكومة المصرية ومستقلّة عن مراقبتها فلا تأثير لقرار مجلس النظار فيها

ثانياً   اني اعيد التحذير الذي حذرتهُ في السنة الماضية وهو انَّا اذا قلنا ان الحكومة المصرية صادقت على انشاء شركة مصرية فالمراد من ذلك هو ان تلك الشركة قبلت الشروط التي تشترطها الحكومة المصرية للحصول على رخصتها . هذا هو المراد لا ان الحكومة تستحسن العمل الذي تريد تلك الشركة عملهُ او تستهجنهُ. ولست اقصد بهذا القول ان اثبّط عزائم الاهالي حتى لا يثمّروا اموالهم في تلك الشركات لان من الاعمال التي تعرضها تلك الشركات عليهم ما يكون مؤسساً على اساس صحيح فيؤمل الربح منهُ ومنها ما يكون محل الريب ومن باب المضاربة . فالحكومة لا تفرق بين هذين الامرين في اعطاء رخصها اذ ذلك ليس من شانها ولا من وظيفتها بل الذي هو من شانها أَن تشترط الشروط التي تثبت من اختبار البلدان الاخرى انها تصون مصالح الذين يضعون اموالهم في تلك الشركات . واما في ما سوى ذلك فعلى هؤلاء ان يتبصروا ويختاروا لانفسهم ما يحلو لهم اذ قد ثبت من اختبار البلدان الأخرى ان سن القوانين القضائيّة واتخاذ التدابير الادارية لا يمكنان الحكومةمن وقايتهم من عواقب تغافلهم وتهاملهم مهما تفننت فيهما. فيحسن بالمصريين والحالة هذه ان يجتنبوا كل افراط وتفريط فلا يبالغوا في الخوف والحذر الى حد ان لا يأتمنوا كل عمل يعرض عليهم ولا يبادروا الى تصديق كل الاقوال والمحسنات التي تنشرها بعض الشركات عليهم بل يختاروا الوسط فيبحثوا عن نفع كل امر يعرض عليهم بانفسهم و يستشيروا اولي المعرفة والدراية من اصدقائهم سواءٌ كان الذين يعرضونهُ اوربيين او وطنيين

واری لافادة الذين يسعون في انشاء تلك الشركات ان اذكر مختصر الشروط التي اشترطت الحكومة المصريّة قبولها في لائحتها على كل من يبغي الحصول على رخصتها. ومن شاء الاطلاع على ذلك بالتطويل فعليهِ بمراجعة تقرير المستر مكلريث

يجب ان يكون عقد الشركة عقدًا رسميًا او يجب اثبات صحة الامضاءات قانونًا على الاقل (انظر المادة الاولى من اللائحة)

ويجب ان يكون عدد الاعضاء الذين يعقدونها لا إقل من سبعة . ولا يرخص بعقدها نهائيًا الاَّ بعد الاكتتاب برأس مالها كلهِ ودفع كل مساهم ٢٥ في المئة من قيمة الاسهم الاسميَّة التي اكتتب بها . ولا تكون هذه القيمة اقل من جنيه واحد (المادة ٣)

تبقى الاسهم اسميَّة حَتَّى يتم دفع قيمتها كلها (المادة ٢) لان تحويل سنداتها الى حاملها قبل دفع قيمتها كلها ينتج الارتباك وشغل البال كما هو معلوم

يشترط في المادة الخامسة من اللائحة انهُ حَتَّى يثبت ظهور الشركة الجديدة رسميًا يجب ان تنشر صورة عقدها ولائحة نظامها في الجريدة الرسميَّة وفي الجرائد المرخص لها بنشر الاعلانات القضائيَّة التي تهم الجمهور (المادة ٦٣ من قانون التجارة) واذا عدَّلت تلك الشركة مواد عقدها يجب ان تنشر تعديلها في الجريدة الرسميَّة والجرائد الاخرى كذلك

لا يجوز لشركة ان تغير الغرض الاصلي من الاعمال التي رخص بانشائها لاجل عملها (المادة ٦)

كل تغيير تريد الشركة ان تغيرهُ يكون بمصادقة جمعيَّة عموميَّة مؤَلفة من اصحاب ثلثة ارباع راس المال على الاقل . والاكثريَّة التي تتم المصادقة برأيها يجب ان تحتوي على اصحاب نصف راس المال على الاقل . فاذا لم يجتمع العدد

الكافي لتلك الاكثرية في اول جلسة تعين جلسة ثانية ويدعى المساهمون اليها ويكتفى فيها بحضور اصحاب ربع راس المال (المادة ٦)

لما كانت زيادة رأس المال هي اكثر التغييرات طروءًا على مواد عقد الشركات اشترطت الحكومة في لائحتها الجديدة انهُ لا يجوز لشركة ان تصدر اسهماً جديدة بقيمة اقل من قيمتها الاصلية وانها اذا اصدرتها باكثر من قيمتها الاصلية وجب ان تجعل الزيادة مالاً احتياطيًا للشركة

عين حد لاصدار السندات واشترط ان لا تزيد قيمتها الاسمية عن مبلغ ما يستهلك من راس المال وما يبقى منهُ على ما يرد في حساب الشركة الاخير (المادة ٩)

لا يكون لاسهم المؤسسين حق في حصة من الارباح الاَّ بعد ان يكون المساهمون الاعتياديون قد اخذوا ٥ في المئة على الاقل. والمبلغ الذي يخصهم لا يجوز ان يزيد عن نصف هذه الزيادة . وعند ما يراد حل الشركة يعطى المساهمون الاعتياديون قيمة اسهمهم الاصلية اولاً والباقي من ربح الشركة يقسم عليهم وعلى المساهمين المؤسسين على هذه النسبة (المادة ١٠)

اشترط في اللائحة ان الملك او العقار الذي تشتريهِ الشركة من الذين سعوا في انشائها يجب ان يسعرهُ رجال مستقلون عنها (المادة ١٢)

واشترط ايضاً انهُ اذا ارادت الشركة شراءَ شيءٍ بثمن عظيم في السنتين الأُوليين من انشائها وجب ان تصادق على ذلك جمعيةٌ عموميةٌ مثل الجمعيةَّ التي تصادق على تغيير عقد الشركة طبقاً لما ورد في القانون الالماني. وان الاسهم التي يأْخذها البائعون من قيمة ما يبيعونهُ للشركة يجب ان لا تفصل عن بقية الاسهم ولا يجوز لاصحابها ان يتصرفوا بها قبل مضي سنتين على انشائها عملاً بالمادة الثانية من القانون الفرنسوي الذي سنَّ في غرة اغسطس سنة ١٨٩٣

اصلاح المحاكم الشرعية

أشرت في تقاريري السابقة الى سوء احوال المحاكم الشرعيّة وقلت انهُ لا يؤمل اجراء الاصلاح فيها ما لم يكن ذلك على يد اولي الدراية والكفاءة من المسلمين او ما لم يكن ابتداء الحكومة باصلاحها صادراً عن مقتضى الرأي العام لجمهور المسلمين

ولا ريب ان الاستياء من احكام المحاكم الشرعيّة شديد عظيم وانهُ ازداد كثيراً منذ بضع سنين ومن الادلة القاطعة على صحة ذلك تكاثر الشكاوى المؤسسة على اساس صحيح منها وتقاطرها عليّ من حين الى حين . ولذلك قرَّ رأي الحكومة المصريّة في السنة الماضية ان تعرض على مجلس شورى القوانين اموراً لاصلاح تلك المحاكم ففعلت ذلك بغية امتحان الراي العام المصري في هذه المسألة بالاكثر لا طمعاً باستيفاء شروط الاصلاح التي ذكرتها آنفاً . فتبين من ذلك الامتحان ان الشأو السياسي الذي بلغتهُ مصر لهذا العهد لا يزال البون فيهِ عظيماً بين استياء اهلها وتذمرهم وبين وجود رأي عام فعَّال يعول المصلح عليهِ ويستعين بهِ على اجراء الاصلاح الذي يبغيهِ

اما الاصلاح الذي عرضتهُ الحكومة المصرية على مجلس شورى القوانين فهو ان يضاف قاضيان من القضاة المسلمين في محكمة الاستئناف الاهليّة الى قضاة المحكمة الشرعيّة الكبرى بمصر . واقول ان اكثر قضاة محكمة الاستئناف وغيرها من المحاكم الاهليّة ليسوا من العلماء الذين يعين قضاة المحاكم الشرعيّة منهم فكان ذلك اعظم ركن بنيت عليهِ المعارضة في تعيينهما . لانهُ لما عرض تعيينهما على مجلس شورى القوانين قام المفتي الذي يناط بهِ تفسير الشريعة المطهرة وعارض في ذلك بحجة انهُ مخالف للشرع الاسلامي . اما الثقات الذين يعوَّل على رأيهم فمختلفون في صحة قولهِ هذا . والحقيقة ان نص الشرع الذي نُصَّ منذ مئات من السنين

يحتمل التفسير على اوجه شتى حسب ميل المفسر لهُ في هذا العهد . على ان معارضة المفتي سدَّت المذاهب في وجوه الذين كانوا يتمنون ذلك التغيير من اعضاء مجلس شورى القوانين فاحجموا طبعاً عن المصادقة على مشروع يقول لهم مفسر الشرع الرسمي انهُ مخالف لشريعتهم. فرفض المجلس المشروع بالاجماع تقريباً . ولو شاءت الحكومة ان تضرب صفحاً عن رفضهِ هذا لجاز لها ذلك حسب نص القانون الاساسي الذي وضع للمجلس سنة ١٨٨٣ على انها لو فعلت ذلك في ما نحن بصددهِ لجاز ان يعدَّ تطرُّفاً من سمو الخديوي في السلطة المعطاة لهُ من هذا القبيل نعم انهُ قد يمكن ان يكون قرار مجلس شورى القوانين غير مطابق لراي الاذكياء المستنيرين من المصريين في هذه المسأَلة غير انهُ لم يرفع وطني من محبي الاصلاح صوتهُ في طلب هذا الاصلاح فلذلك فرض انهم موافقون على بقاء القديم على قدمهِ

وعليهِ قر رأي سمو الخديوي ورأي نظارهِ بنصيحة مني على ان لا يعملوا بهذا القانون الجديد في الحال . ولكن بقوا على عزمهم على دوام السعي في اصلاح المحاكم الشرعيَّة واعطاء الفرصة للمصريين الذين يرومون الاصلاح لكي يرفعوا اصواتهم ويطالبوا بهِ . فعينت لجنة برئاسة ناظر الحقانيَّة للنظر في اصلاح المحاكم الشرعيَّة وعزل المفتي من وظيفتهِ لانهُ من الميالين الى التقهقر والتأَخر ولانهُ مزج المناقشة في هذه المسأَلة بالعنف والحدة التي لم تكن لازمة . ثم عين اوربي في هذه اللجنة وهو المستر كوربت النائب العمومي ولا ريب انهُ سيساعدها مساعدة عظيمة القيمة لحسن معرفتهِ باللغة العربيَّة وبآراء المصريين واميالهم . اما قيمة ما ينتج من اعمال هذه اللجنة فتتوقف على ما اذا كان اعضاؤُها الوطنيون ولاسيما سماحة قاضي مصر والمفتي الجديد يستطيعون ان يتفقوا على ما يجب عليهم فعلهُ . فان ذينك الموظفين الكبيرين من الرجال الذين استنار ذهنهم بانوار العلم والمعارف فاذا وجدا طريقة

يزيلان بها العيوب المشهورة في نظام المحاكم الشرعية من غير ان ينقضا المبادئ التي يحق للمسلمين ان يعدوها ذات شأن عظيم لشدة تعلقها بالاسلام استحقا شكر ابناء ملتها المصريين

والتفت الآن الى فرع آخر من فروع البحث الذي نحن فيهِ وهنا اقول مسرورًا انهُ حصل تقدُّم وطيد الاركان في امر مهم في العام الماضي . فقد ذكرت في ما مضى اختلال النظام المتبع في حفظ الوصايا والحجج والعقود ونحوها من الاوراق التي تحفظ في دفترخانات المحاكم الشرعيَّة

ولكن نظارة الحقانيَّة استعانت بقاضي مصر في السنة الماضية وانتدبت بعض مستخدميها لترتيب تلك الاوراق وتبويبها ثم كتب المستر مكلويث عنها ما يطيب نشرهُ وهو : —

ان النجاح في ذلك العمل كان تامًّا فحسَّن منظر الدفترخانة واصلح اعمالها كثيرًا لان العمال انزلوا في الثمانية الاشهر الماضية حجج الخمس والعشرين سنة الاخيرة وقيدوها في فهارس وبوبوها ابوابًا وكذلك جمعوا عقود البيع والنكاح والطلاق وغيرها مما يتعلق بالملك والعقار ووضعوا كل ما كان من نوع واحد منها معًا وقسموها بحسب سني تاريخها واسماء اصحابها وجعلوا لكل عقدٍ منها نمرة ووضعوا الاعداد على صفحات كل دفتر وجعلوا لهُ فهرسًا فتأتى عن ذلك انهُ بينما كان الانسان لا يحصل على صورة حجة او وقفيَّة الاَّ بعد طلبها بثلثة اشهر او ستة او تسعة صار يحصل الآن في ربع ساعة على صورة كل عقد سجل في الخمس والعشرين سنة الماضية . وقد زرت هذه الدفترخانة حديثًا وتحققت صحة ذلك بنفسي فاني تناولت بعض الطلبات التي وردت اذ ذاك ولم يكن احد من المستخدمين قد نظر فيها بعد وطلبت من رئيس اولئك المستخدمين ان يطلعني على اصل العقود المطلوبة فيها وكان بعضها قد

سجل منذ اكثر من عشرين سنة فابرز العقود الاصلية ونقلت صورها في الحال .
هذا العمل جارٍ على ساق وقدم في قلم كتاب محكمة مصر وفي قلم كتاب بعض محاكم المديريات ولا سيما محكمتي بنها والجيزة حيث تقدم تقدماً يذكر والامل انهُ يعم اقلام كتاب سائر المحاكم الشرعيَّة المصريَّة تدريجاً . اه

وقد حدثت حوادث محزنة العواقب في السنين الماضية حيث تزوج مسلمون مصريون بنساء اوربيات وهنَّ لا يعلمنَ تساهل الشريعة الاسلاميَّة في امر الطلاق . فمنعاً لوقوع ذلك تقرر انهُ متى طلب من قاضٍ شرعي او من نائبهِ ان يكتب كتاب مسلم على نصرانيَّة او يهوديَّة يستدعيها حتَّى تحضر امامهُ بنفسها قبل امضاء عقد النكاح . و يشرح لها ما يتعلق من الشريعة الاسلاميَّة بجواز الاقتران باكثر من زوجة واحدة و بالطلاق وان تطبع النصوص الشرعيَّة من هذا القبيل على شهادة النكاح

المعارف العمومية

أسهبت في الكلام على المعارف في تقريري السنوي الاخير ولذلك اكتفي الآن بذكر ما تعلق بنظارة المعارف العموميَّة في السنة الماضية بوجه الايجاز

تشهد احصاءات المعارف برغبة المصريين على اختلاف طبقاتهم في تعليم اولادهم العلوم المتنوعة و باتساع اعمال نظارة المعارف ايضاً . فان التلامذة الذين كانوا في مدارسها او المدارس التي تحت مراقبتها سنة ١٨٨٧ كان عددهم ١٩١٩ تلميذاً فقط ثم زاد عددهم في العشر السنوات التي تلتها حتَّى بلغ ١١٣٠٤ تلاميذ سنة ١٨٩٧ و بلغ ١٩٦٨٤ تلميذاً سنة ١٨٩٨ و ٢٣٣٩٠ تلميذاً سنة ١٨٩٩ وكانت قيمة الاجور التي دفعوها سنة ١٨٨٧ نحو ٩٠٠٠ ج٠ م فبلغت الآن اكثر من ٣٦٠٠٠ ج٠ م

وقولنا ان الهيئة الاجتماعيَّة المصريَّة على اختلاف طبقاتها مشتركة في هذه النهضة العلميَّة لا بدَّ من التمييز فيهِ بين المسلمين والاقباط . نعم ان مدارس الحكومة المصريَّة مفتوحة لاولاد جميع النحل والملل وان كل من يطلب ان يعفى من التعاليم الدينية يعفى منها ولكن ليس بين جميع الطوائف في مصر طائفة يكثر عدد اولادها في مدارس الحكومة بالنسبة الى عدد افرادها كالطائفة القبطيَّة . اما المسلمون فنسبة تلامذتهم الذين في مدارس الحكومة الى غيرهم من التلامذة الذين فيها اقل من نسبة عدد المسلمين في القطر المصري الى مجموع اهل القطر بخلاف الاقباط فان نسبة تلامذتهم في مدارس الحكومة الى باقي التلامذة الذين فيها ثلثة اضعاف نسبة الاقباط كلهم الى جميع اهالي القطر . وتظهر نسبة المسلمين والاقباط الذين في مدارس الحكومة وفي القطر كلهِ من الجدول التالي

نسبة عدد المسلمين الى جميع الاهالي	٩٢	في المئة
نسبة التلامذة المسلمون في مدارس الحكومة الى جميع تلامذتها	٧٨	" "
نسبة عدد الاقباط الى جميع الاهالي	٦	" "
نسبة التلامذة الاقباط في مدارس الحكومة الى جميع تلامذتها	١٧	" "

فهذه الارقام تدلُّ في الظاهر على ان المسلمين اقل انتباهاً من الاقباط الى فوائد التعليم على ان من يتوهم ان النهضة العلمية لم تبلغ المسلمين ايضاً يخطئ خطاءً عظيماً اذ ذلك بعيد عن الحقيقة براحل . والواقع ان المسلمين يظهرون من الهمة اكثر مما يظهرهُ بنو وطنهم المسيحيون في امر عظيم الاهمية . فاني زرت مدرسة من مدارس الوجه القبلي منذ عهد قريب فوجدت فيها عدداً عظيماً من الصبيان والبنات وهذه المدرسة اسسها رجال من المسلمين وحدهم. واما الاقباط فانهم وان كانوا شديدي الرغبة في اجتناء فوائد التعليم لاولادهم من مدارس الحكومة ليسوا

مستعدين — على ما أرى — ان يسعوا في اصلاح نظام مدارسهم وتوسيع نطاقها على نسبة ما تقتضيهِ ثروتهم وما يقتضيهِ نفوذ طائفتهم

هذا وقد ابنت في ما مضى ان الوالدين والاوصياء مخيَّرون في تعليم اولادهم اما اللغة الانكليزيَّة او اللغة الفرنسويَّة من اللغات الاجنبية في مدارس الحكومة والظاهر انهم يزيدون الآن اقبالاً على اللغة الانكليزيَّة فان ٤٤٩١ تلميذًا اي ٧٨ في المئة من التلامذة في مدارس نظارة المعارف كانوا يدرسون اللغة الانكليزية سنة ١٨٩٩ و١٢١٠ تلامذة اي ٢٢ في المئة منهم فقط كانوا يدرسون اللغة الفرنسويَّة في تلك السنة

ويظهر ان اعطاء الكتاتيب اعانة ماليَّة صغيرة على شرط ان تتعهدها الحكومة وتراقبها جاء وافيًا بالمرام فان عدد الكتاتيب التي اجابت دعوة نظارة المعارف الى ذلك بلغ ٤٠٣ سنة ١٨٩٩ وعدد تلامذتها ١٠٤٠٧ واما عدد التي اجابت الدعوة سنة ١٨٩٨ فكان ٣٠١ وعدد تلامذتها ٧٥٣٤ تلميذًا غير ان المال الذي عند نظارة المعارف لهذه الاعانات قليل فلا تستطيع التوسع فيها كثيرًا

اما تعليم الاناث فتقدمهُ بطيءٌ ولكنهُ مستمر دائمٌ وقد بلغ عددهن اكثر من الف بنت في الكتاتيب التابعة لنظارة المعارف او الخاضعة لمراقبتها وكان عدد التلميذات في المدرستين الابتدائيتين العاليتين ٢٢٩ بنتًا وفي نية نظارة المعارف ان تجعلها مثالاً للمدارس الخصوصية ولذلك عينت رئيستها ونائبة رئيستها من الانكليزيات البارعات في صناعة التعليم

المهندسخانة

يزيد عدد الطلبة في المهندسخانة زيادة مستمرة فقد بلغ ٤٥ سنة ١٨٩٩ وكان ٢٨ سنة ١٨٩٧ و١٧ سنة ١٨٩٥ و١٠ سنة ١٨٩٤ وقد حاز ١٢ من طلبتها دبلوما

الهندسة فاستخدمتهم الحكومة حالاً فعينت ٩ في نظارة الاشغال العموميَّة و ٣ في مصلحة السكة الحديد وابلغت نظارة الاشغال العموميَّة اخيرًا اقل مربوط للذين يدخلون في خدمتها من تلامذة المهندسخانة ٨ ج . م في الشهر عوضاً عن ٦ ج . م . وقد شهد الذين امتحنوا تلامذة هذه المدرسة برئاسة المستر ولسن مدير عموم الخزانات في تقاريرهم التي رفعوها الى نظارة الاشغال العموميَّة انها تقدمت تقدماً عظيماً في تعليمها في السنة الماضية والظاهر أن الاساتذة والمدرسين فيها قلَّ تمنعهم عن تحري العمل في التعليم والالتفات الى الاعمال التي تطلب من التلامذة بعد خروجهم منها . ولكني ارى من التقارير التي جاءتني ان مجال التحسين والاصلاح في سياق دروسها لا يزال عظيماً واسعاً

مدرسة الطب

لا مشاحة ان احوال مدرسة الطب كانت بعيدة عن المرام قبل مجيء الدكتور كوبر بري في مهمتهِ الى بر مصر على ما ذكرت في تقريريَّ السنويين الاخيرين . ومن اقطع الادلة على ان التدريس كان قاصرًا فيها اقبال قليلين جدًّا من التلامذة عليها اما الآن فيسرني ان احوالها تغيرت تغيرًا عظيماً بعد اتباع ما اشار بهِ الدكتور كوبر بري . فقد علمت من ثقة عظيم الشان لا علاقة لهُ بها ان تعليمها الآن وافٍ بالمراد الاَّ في علم واحد وهو علم التشريح فان القائمين بتدريسهِ يفتقرون الى التقوية ولا شك ان اولي الشأن يحولون عنايتهم الى ذلك في حينهِ

ومما يدل على زيادة الاقبال عليها ان ١٨ تلميذًا دخلوا اليها في اكتوبر الماضي منهم تلميذان المانيان . ويمكن للانسان ان ينبئَ عن يقين منذ الآن بان عدد الذين يتخرجون فيها من الاطباء البارعين يكون وافياً بحاجات البلاد

مدرسة الحقوق

غُيّر نظام التدريس في مدرسة الحقوق تغييرًا مهمًا في سياق السنة الماضية وقد سبقت فلمحت الى هذا التغيير في تقريري السنوي الاخير. فانها كانت تدرس جميع فروع القانون الاوربي باللغة الفرنسويَّة دون سواها فلم يكن يتيسر لغير الذين يدرسون اللغة الفرنسويَّة في مدارس الحكومة الابتدائيَّة والتجهيزيَّة ان يدخلوا اليها واما الذين يدرسون اللغة الانكليزيَّة فكانوا محرومين من الدخول اليها وبالتالي من تعاطي صناعة القضاء والمحاماة في القطر المصري . فقرَّ الرأي على ازالة هذا التعجيز باضافة قسم انكليزي الى مدرسة الحقوق في السنة الماضية وتعيين ثلثة من الانكليز الدارسي القانون البارعين للتدريس فيها فدخل ٣٧ تلميذًا المدرسة في اكتوبر الماضي منهم ١٧ الى القسم الانكليزي والعشرون الباقون الى القسم الفرنسوي . وسيدَّرس تلامذة القسم الانكليزي اللغة الفرنسويَّة ايضًا مدة ثلاث سنوات ليتيسر لهم ان يطالعوا الكتب القانونيَّة الفرنسويَّة ويراجعوها . وسيمتحنون بعد ذلك بالفرنسويَّة خطًّا وشفاهًا. ويؤلف الآن كتاب لتدريس القانون المدني المصري باللغة الانكليزيَّة

مدرسة الزراعة

من اصح الادلة على ميل الاهالي الى المعارف في مصر رغبة الوالدين في دفع اجرة تعليمهم الى المدارس وبهذا الاعتبار يظهر ان اقبالهم على مدرسة الزراعة آخذ في الازدياد فان جميع الذين دخلوا اليها في اكتوبر الماضي دفعوا اجرة تعليمهم فيها ثم ان عدد تلامذتها الاوربيين يزداد عامًا فعامًا فان عددهم لم يكن اقل من ٢٠ تلميذًا بين تلامذتها الستة والستين سنة ١٨٩٩ ودخولهم اليها محبوب ومطلوب ولا سيما لانهُ يمكن ان يرغب كثيرين من اصحاب الاطيان الاغنياء من المصريين

في ارسال ابنائهم اليها اكثر من ذي قبل

هذا ومن حين ما جعل تعليم الزراعة العمليَّة اهمّ الفروع التي تعلم في مدرسة الزراعة عين جميع الذين نالوا شهادتها في وظائف زراعيَّة في السودان والدائرة السنيَّة والجمعيَّة الزراعيَّة الخديويَّة واماكن أُخرى في بر مصر

قلت في تقريري السنوي الاخير ان جمعية زراعية انشئت برئاسة البرنس حسين كامل باشا وقد استحسنت الحكومة ان تجود لهذه الجمعية بالمال لا بالنظر الى فائدتها فقط بل حبًّا بتنشيط كل سعي في سبيل الارتقاء ينشأ عن الرأي العام السليم كما نشأت هذه الجمعية . فتقرر منحها ٢٠٠٠ ج . م سنويًّا لتبتاع بها قطعًا من الارض في مديريات مختلفة فتجرب لجنتها التجارب الزراعية فيها . وان يطلب من صندوق الدين ان يمنحها ٨٠٠٠ ج . م من المال الاحتياطي العمومي لتبني بها البناء اللازم لمعرضها الزراعي

ويسرني ان اعضاء صندوق الدين استصوبوا ما استصوبتهُ الحكومة فمنحوا الجمعيَّة ٨٠٠٠ ج . م وستبلغ نفقات قاعتها الزراعيَّة وملحقاتها ٩٥٦٠ ج . م اي انها تزيد ١٥٦٠ ج . م عما منحها صندوق الدين فتسدُّ الجمعيَّة هذه الزيادة من مالها . وقد تمَّ الآن البناء المذكور وجرى فيهِ المعرض الزراعي في شهر فبراير

وانشأت الجمعيَّة محطة لتجاربها في الجيزة قرب مصر القاهرة وبنت فيها البناء الموافق وانفقت على ذلك ٥٠٠ ج . م وجربت فيها بعض التجارب في القطن في الفصل الماضي وشرحت نتيجة تجاربها في جريدتها الزراعية التي تطبع بالعربيَّة والانكليزيَّة مرةً كل شهرين وتوزع على اعضائها . وهي ساعية الآن في انشاء محطات أُخرى في الاقاليم لاجراء تجاربها . وقد ألفت لجانًا ولجينات في الاقاليم لاحصاء مزروعات القطر احصاءً يعول عليهِ لما لاحصائها من الفائدة واخذت على

عهدتها تقديم تقاوي القطن الجيد الى الفلاحين الفقراء فباعتهم ٨٦٠٠ اردب من بزرة القطن حتى الآن واما الثمن فيحصَّل منهم مع الضرائب

ويقال بالاجمال ان هذه الجمعيَّة ابتدأت ابتداءً يحمد وان اعمالها تبشر بنفعها للبلاد في المستقبل. واعظم النفع يكون غالبًا بمصر متى تعاون الاوربيون والمصريون عليهِ. وهذَا ما حدث في الجمعيَّة التي نحن بصددها فان دولة البرنس حسين كامل باشا والسادة المصريين الذين هم اصحاب الفضل في الشروع في هذه الجمعيَّة استعانوا فيها بالمستر ولفريد كاري امين صندوقها والمستر فودن سكرتيرها فاحسنا اعانتهم

هذا ويفتح معرض سنوي للازهار منذ اعوام بعناية لجنة. فانشئت الآن جمعيَّة للازهار تحت رعاية سمو الخديوي وهي مؤَلفة من اثنين وسبعين عضوًا وقد استأجرت اربعة افدنة من اطيان الحكومة في الجزيرة ومرادها ان تنشئَ محطة للتجارب فيها . وقد فتح معرضان في خلال سنة ١٨٩٩ واقبل الناس عليهما اقبالاً عظيماً . ويزداد عرض الازهار سنويًا وكذلك تزداد رغبة الاهالي في هذه المعارض على ما يظهر

الرفق بالحيوانات

استمرت الجمعيات المنشأة في القاهرة والاسكندريَّة وبور سعيد للرفق بالحيوانات على اعمال الرفق والشفقة في السنة الماضية فعالجت جمعيَّة القاهرة ١١٧٨ حيوانًا في المستشفى الذي فتحتهُ للحيوانات في القاهرة وعينت له طبيبًا بيطريًّا لان دواب كثيرة تصاب بالعرج من سوء البيطرة وبنت لها حوضًا ثالثًا لتشرب منهُ وابلغت دائرة اعمالها الى مديريَّة الجيزة المجاورة

واما جمعية الاسكندريَّة فعالجت ٢٣٨٤ حيوانًا في السنة الماضية فاعدمت ٨٩ منها لانقطاع الامل من شفائها وشفت ٢٢٤٥ فخرجت من مستشفاها صحيحة.

واما جمعية بور سعيد فاعدمت اثنين وشفت ١٥٩

ولا ينكر ان اعمال هذه الجمعيات مؤثر في احوال الدواب في تلك المدن تأثيرًا دائمًا

حديقة الحيوانات

ابتدأ انشاء حديقة للحيوانات في الجيزة قرب القاهرة منذ اعوام قليلة وتولت لجنة ادارتها ثم اصبحت هذه الحديقة للحكومة منذ غرة يناير ١٨٩٩ وعين لها مدير كفوءٌ وهو المستر ستنلي فلور وميله الى درس علم الحيوان مكتسب بالوراثة

والعناية موجهة خصوصاً الى جمع مجموعة شيئاً فشيئاً من الحيوانات المصرية من ذوات الثدي والطيور والزحافات على ان ذلك لا يمنع من جمع الانواع التي ليست بمصرية . وقد زاد عدد الحيوانات المعروضة في الحديقة كثيرًا في تلك السنة . فبلغ ٤٧٣ حيواناً من ١٣٢ نوعاً في ٦ اكتوبر ١٨٩٩ وكان ٢٧٠ حيواناً من ٩٨ نوعاً في مثل ذلك اليوم من سنة ١٨٩٨ وأُضيفت حيوانات أُخرى اليها منذ ذلك الحين وجاء الحديقة حديثاً فيل صغير حسن هدية من حكومة الهند

وقد قضى مستخدمو الحديقة معظم السنة الماضية في اعادة بناء الاقفاص وترميمها ولكن لا يزال عليهم عمل شيءٍ كثير من هذا القبيل وقد منح صندوق الدين ١٥٠٠ ج . م لبناء بعض الابنية التي تمت رسومها فيها ويؤمل ان يتم بناؤها في هذه السنة

ويظهر ان الناس راغبون في هذه الحديقة فقد زارها ٤٣٥٦٧ نفساً في السنة الماضية . اما رسوم دخولهم اليها (وقدرها نحو ١٠٠٠ ج . م في السنة) فتزيد عن قيمة طعام حيواناتها وقدرها نحو ٥٠٠ ج . م في السنة

الفحص عن اسماك النيل

قلت في تقرير السنة الماضية ان الرأي قر على الفحص عن اسماك النيل فحصاً تامًا . فابتدأ ذلك في مارس ١٨٩٩ وأرسل ٢٤٠٠ مثال من السمك الى المتحف البريطاني لتعيين انواعها . وقد صيدت هذه الاسماك من بحيرات الدلتا الكبيرة ومن النيل من مصبهِ في البحر المتوسط الى اصوان ومن الفيوم وعليهِ أُنجز جانب عظيم من هذا العمل. والفضل في ذلك للمستر ليوت الذي ارسلهُ المتحف البريطاني . وقد فتحت الحكومة المصريّة اعتمادًا قدرهُ ١٠٠٠ ج . م لاجراء هذا الفحص سنة ١٨٩٩ فبقي ٥٥٠ ج.م. منها اضيفت الى الالف الجنيه المصري التي منحت لهذه السنة

علم الآثار المصرية

اذكر بعظم السرور ان الموسيو دومسبرو رضي ان يعود الى مصر و يتقلد المنصب الذي تولى مهامهُ بتمام الدراية والكفاءة مدة سنين طويلة فاصبحنا ننتظر الاصلاح العظيم في مصلحة الآثار تحت ادارتهِ . وقد عين مفتشان انكليزيان في هذه المصلحة وهما المستر كويبل والمستر هورد كارتر لمراقبة الآثار الكثيرة التي في القطر المصري والمحافظة عليها

وقد تمَّ الكثير في بناء المتحف (الجديد الانتكخانة) و يؤَمل ان يتم بناؤُه كلهُ في اواخر السنة الجارية

وانجز نحو ثلث فهرست المتحف . وكل ما انجز من الطبقة الاولى ولكنني لا ادري ان كان يمكن اتمامهُ كلهِ بمثل هذا التفصيل والتطويل لانهُ يستغرق زمانًا طويلاً ويقتضي نفقة تكاد تمنع من اتمامهِ . فان ما نجز منهُ اشبه بسجل علمي مطول منهُ بقائمة اسماء ما في المتحف

هذا وقد حدث ما يوجب اشد الاسف في هيكل الكرنك مدة فيضان النيل سنة ١٨٩٩ فان احد عشر عموداً من اعمدة قاعتهِ الكبرى زلّت وسقطت والبحث جارٍ عن اسباب سقوطها وقد تعددت الآراء في ذلك وكتب السر وليم جارستن يقول : —

لا ريب ان السبب الاول في سقوطها كان قلة اتساع قواعدها والثاني ان مناسيب النيل ارتفعت كثيراً بعد اقامتها والثالث انها مقامة على ارض غير ثابتة التربة فيحتمل انهُ لما أُزيلت كوم التراب التي اجتمعت حول قواعدها لمنع الاملاح من تنخير حجارتها تغير توازن تلك الارض فزلت تحتها

ولا بد لاعادة تلك الاعمدة الى ما كانت عليهِ من نظر دقيق وبحث طويل ويخشى ان اعادتها تستغرق نفقة عظيمة اما الآن فقد شرعوا في نقل حجارتها الساقطة وفك ثلثة من الاعمدة التي زعزعها سقوطها فتداعت هي ايضاً الى السقوط وتنزيلها حجرًا فحجرًا حتّى يزول خطرها عن باقي الاعمدة

حفظ الآثار العربية والقبطية

انفق ٩٤٥٠ ج.م على حفظها في السنة الماضية فبقي ٦٥٠٠ ج.م لم تنفق من ٢٠٠٠٠ ج.م منحها صندوق الدين للانفاق على حفظها. وسينفق ٢٠٠٠ ج.م من هذا الباقي لحفظ الآثار القبطية . والمكاتبة جارية الآن مع بطريرك الاقباط منذ زمن لاستمالة الاكليرس القبطي الى المساعدة في هذا العمل وقد بلغني ان النتيجة ستكون على ما يرام في هذه المسألة

وقد تم اساس المتحف العربي وابتدأ البناء عليهِ

الخاتمة

يقال بالاجمال ان تاريخ مصر امتاز في العام الماضي بجملة امور موافقة .
اولها ان سلطة الدراويش زال آخر ما كان باقياً منها في السودان فزال الكرب عن مصر بزوالها

وثانيها ان رجال مصلحة الصحة دفعوا شر الطاعون عن مصر بمهارتهم وهمتهم

وثالثها — وهذا اذكرهُ بسرور خصوصي — ان الاتحاد والتعاون على الاعمال بالحب والوداد بين العناصر المصريّة في الحكومة و بين العناصر الاوربيّة — وبعبارة أُخرى — بين سمو الخديوي ونظارهِ و بين الموظفين البريطانيين الكبار في دواوين الحكومة ومصالحها لم يظهر قط ولا بان منذ اعوام كما ظهر وبان في ذلك العام

هذا وفي نية الخديوي ان يزور بلاد الانكليز في الصيف الآتي واني على يقين ان سموهُ يلقى من الترحيب والاحتفاء ما يقنعهُ بان الامة البريطانية على اختلاف طبقاتها لا تنوي غير الحسنى ولا تتمنى غير الخيرات العظمى لبلادهِ ولخديويتهِ

اما ما يسوء ذكرهُ من احوال مصر فهو ان فيضان النيل الذي يتوقف عليهِ خير البلاد قصر عن الوفاء تقصيراً لم يعهد لهُ مثيل. على اني لا ارى الآن باعثاً على ان أَصف عواقب هذا التقصير باكثر من قولي انها عرض وقتي غير موافق

هذا واني الخ

(الامضاء) كرومر

ملحق

وهو مذكرة للمستر بنشنج مدير عموم مصلحة الصحة عن ظهور الطاعون في الاسكندرية

ذكر الدكتور جوتشلخ المفتش الصحي في بلدية الاسكندرية في ٤ ماي ١٨٩٩ ان غلاماً يونانياً دخل المستشفى اليوناني مصاباً بمرض يشتبه في كونهِ طاعوناً . ومع ان اعراض مرضهِ والبحث الكبتريولوجي في مواد الدبل الذي اصابهُ قوّت الشبهة جدًّا رأت مصلحة الصحة انهُ لا يجوز لها ان تعلن ان القطر المصري موبوءٌ بناءً على تلك الاصابة الوحيدة

ثم دخل المستشفى اليوناني مصاب آخر في ٢٠ ماي وتبين بالبحث انهُ مصاب حقيقة بالطاعون فأُخبر رجال مجلس الصحة والكورنتينات بالاصابتين حالاً فاعلنوا ذلك للدول واتخذت الاحتياطات الواجبة في ما تعلق بالاصابة الاولى ففتشت المنازل المجاورة لمنزل المصاب تفتيشاً دقيقاً لمعرفة ما اذا كان قد حدث فيها اصابة أُخرى فلم يوجد شيءٌ من ذلك .

ولكن تبين بعد اعلان الاصابتين انغلاماً يونانياً آخر دخل المستشفى اليوناني في شهر ابريل مصاباً يشبههما فشخص اطباءُ المستشفى علتهُ التهاباً في الغدد . وعالجوهُ معالجة الالتهاب فشفي وخرج من المستشفى . فيمكن ان يكون هذا الغلام قد أُصيب بالطاعون ايضاً ولكن زيادة البحث لم تأتنا ببينة عن ثقة على ان الطاعون كان في الاسكندرية قبل ذلك الحين

وحالما أُعلنت تانك الاصابتان في الاسكندرية قامت مصلحة الصحة مقام البلدية في اتخاذ الاحتياطات التي رأتها لازمة لمقاومة الطاعون وقررت الحكومة بذل مبلغ من المال على ذلك وحصلت عليهِ من صندوق الدين وأُيدت مصلحة الصحة في جميع ما تفعلهُ لحصر الطاعون ضمن حدودهِ . فزادت المصلحة عدد الاطباء كثيرًا وتولت تفتيش المنازل في الجهة الموبوءة تفتيشاً وافياً وعينت جماعة لرش المنازل بالجير ونظمت طرقاً لمراقبة جماهير العمال على الدوام

وكان الطاعون محصورًا في حارة الهماميل حيث تسكن الطبقات الدنيا من الاوربيين ثم جعلت الاصابات تظهر في كل حي من احياء الاسكندرية

اما الاحتياطات التي اتخذت في الاسكندرية فكانت كما يأتي :

يفرز المصاب بالطاعون حالاً بنقلهِ الى مستشفى الحكومة او المستشفى اليوناني ووضعهِ في مكان من الاماكن المعينة للامراض المعدية . ويفرز جميع الذين خالطوهُ بنقلهم الى المحجر الصحي في القباري حيث يبقون سبعة ايام تحت المراقبة ويطعمون على نفقة الحكومة ويقبض كل ذكر منهم من ابن ١٦ سنة فما فوق ثلثة غروش منها يومياً مقابل ما فقد من اجرتهِ بالحجر عليهِ

واذا اكتشفت وفاة بالطاعون خارج المستشفى نقلت الجثة الى محل الموتى حيث تعد للدفن. ثم تتخذ جميع التدابير الواقية من العدوى و يفرز جميع الذين خالطوا المتوفي الى القباري حيث يقضون سبعة ايام في المحجر الصحي

اما الذين يفرزون في القباري فيلزمون بخلع ثيابهم حال وصولهم اليهِ والاستحمام فيهِ ولبس ثياب تعطيهم اياها الحكومة مهلة ما تطهر ملابسهم . ولم تحدث بينهم غير اصابة واحدة مدة وجودهم في القباري . ثم ان جميع الثياب والفرش والاثاث والبسط والستائر وغيرها تنقل في مركبات خصوصية من المنازل الموبوءة وتطهر بالبخار الحامي في مستشفى الحكومة. وكان عند الحكومة اولاً فرنان لهذا التطهير في المستشفى وفرنان في محجر القباري ثم جاءت بغيرهما من المانيا

اما المنزل الذي تحدث الاصابة فيهِ فيطهر بمحلول ١ في الالف من بركلور يد الزئبق بعد نقل ما فيهِ وتطهيرهِ كما تقدم ثم يرش بالجير المطفإ حديثًا ويذر الجير الحي على الارض اذا كانت من تراب . ويقفل كل منزل بعد تطهيرهِ كما تقدم حتى يعود اصحابهُ من محجر القباري. وترسل مركبات ايضًا لازالة ما في المنزل من الزبالة مثل الحصر العتيقة والخرق القذرة والمخدات ونحوها فتنقلها منها الى خارج المدينة وتحرق هناك . وترد الحكومات اليها حصرًا ومخدَّات جديدة من مالها بدلاً من التي احرقتها . ومما هو حريٌّ بالذكر انهُ لم تحدث اصابة ثانية قط في منزل طهر هذا التطهير

واذا توالت الاصابات في جهة من الجهات نظفت تلك الجهة كلها حالاً ونظفت جميع منازلها ورشت بالجير . وقد ذكرت في الجدول التالي عدد المنازل التي رشت بالجير وعدد اكياس الزبالة التي نقلت منها وغير ذلك من ٢٠ ماي الى هذا التاريخ وهو

المنازل والغرف الموبوءة	١٦٩
الغرف التي رشت بالجير	١١١٦٧٦
اكياس الزبالة التي أُحرقت	٣٤٠٤٩
الحصر التي أُعطيت مجانًا بدلاً من التي احرقت	١٤٠٧٤
المخدات " " " " " " "	٥٩١٢
الاصطبلات التي طهرت	٨٥٤
عدد العمال الذين اضيفوا الى العمال الاصليين	٧٣٢
عدد الاشخاص الذين فرزوا	٦٧٢

اما عدد الاصابات فكانت من ٢٠ ماي الى ٢ نوفمبر (يوم اعلان آخر اصابة) ٩٣

اصابة شني منها ٤٨ وتوفي ٤٥ وكان ٦٥ منها من الاهالي و٢٨ من الاوربيين وهم فرنسويان وايطالي و٢٥ يونانياً . وتوفي ٢١ منها خارج المستشفى ثم اكتشفوا بعد وفاتهم فدفنوا بعد الاحتياط الواجب واتخذت جميع التدابير الصحية ايضاً مثل فرز الذين خالطوهم وتطهير المنازل وما جاورها

واحتياطاً لتفشي الطاعون استحضر ثلثة اطباء من بلاد الانكليز وهم من الذين اختبروا مقاومة الطاعون في الهند فوصلوا الى الاسكندرية في شهر يوليو

على انا لم نعتمد على غير الاحتياطات الصحية في مقاومة الطاعون ولم نستعمل العلاج باللقاح الذي اكتشفهُ هفكن . اما هذا اللقاح فيظهر من الاحصاءات التي نشرها المستر هفكن انهُ يقي بعض الوقاية ولكن لا ينكر ان مقدار تلك الوقاية ومدة دوامها غير معلومين . فاستصوبت مصلحة الصحة ان يكون عندها من اللقاح حتى اذا طلب أحد منها ان يحقن بهِ اجابتهُ الى طلبهِ فاستحضرت مقادير عظيمة منهُ في معملي مصر والاسكندرية البكتيريولوجيين وحفظتها حتى تمس الحاجة اليها

هذا وارى من القليل الذي علمتهُ عن الطاعون في الاسكندرية انهُ مثل سائر الامراض العفنة اعني انهُ اذا لم يتدارك في اولهِ تفشى حتى يعجز رجال الصحة عن استئصال شأفتهِ ولكن اذا عرف خبرهُ في بدء ظهورهِ واتخذت التدابير اللازمة لمقاومتهِ امتلك رجال الصحة ناصيتهُ كما يمتلكون ناصية الجدري او الحمى القرمزية مثلاً . فالمعالجة بعلاج هفكن تفيد في البلاد التي تفشى الطاعون باهلها واستعصى على رجال الصحة واما استبدال الاحتياطات الصحية بعلاج هفكن في البلاد التي لم يزل الطاعون محصوراً فيها ضمن حدود ضيقة فضرب من الغرور وهو لا يخلو من الخطر . ولا خير في كل تدبير يتخذ لمقاومة الوباء ان لم يتيسر العمل بهِ ولا يتيسر العمل بعلاج هفكن لوقاية اهل الاسكندرية من الطاعون لاننا لو شئنا حقن كل واحد لا قتضى لذلك خمسون طبيباً يشتغلون بهِ دون سواهُ اشهراً هذا عدا استيفاء سائر الشروط اللازمة لصحة العلاج

اما كون الطاعون قد انقطع وزال من الاسكندرية فمسألة لم يئن وقت الحكم فيها ولكن مضى نحو ثلثة اشهر على آخر اصابة حدثت بالطاعون الاّ اصابة واحدة مشتبهة حدثت في ٧ يناير الجاري وقد كان عدد الوفيات في الاسكندرية منذ شهر يونيو اقل من متوسط عددها في السنوات العشر الاخيرة

على ان الاحتياط لم يبطل هناك والتفتيش لا يزال دقيقاً والرش بالجير والتنظيف والتطهير جارياً مجراهُ والكشف عن الموتى باقٍ على حالهِ حتى اذا لم ينتبه الى اصابة في حياة المصاب

لم يدفن بعد وفاته الا بالاحتياط اللازم . وستدوم هذه الاحتياطات مدة شهرين آخرين على الاقل ثم تنقص شيئاً فشيئاً اذا لم تحدث اصابات جديدة

ولم نلقَ صعوبة تذكر في اجراء الاحتياطات في الاسكندرية مع ان كثيراً منها كان يظهر للناس مقلقاً في زمن لم يكونوا يدركون فيهِ اخطار الاحوال التي هم فيها لانهُ لم يكن يصب غير واحد او اثنين يومياً في مدينة اهلها ٣٨٠٠٠٠ نفس . وقد ساعدت قنصليات الاسكندرية رجال الصحة بكل ما في طاقتها ولا سيما وكيل دولة اليونان الذين اصيب عدد عظيم منهم بالنسبة الى غيرهم فانهُ اهتم بالاحتياطات الصحية اهتماماً خصوصياً وابدى مزيد الغيرة في انجاح مساعي رجال الصحة

ولم يصب احد بالطاعون خارج الاسكندرية الا اثنين في بندر دمنهور على بعد ٤٠ ميلاً من الاسكندرية جنوباً احدهما يوناني مستخدم في دكان بدال فيها وكان صاحب الدكان قد اشترى بضاعة من مخزن في الاسكندرية حدثت بعض الاصابات فيهِ والآخر حمال وطني في محطة سكة الحديد وكان ينقل البضاعة من عربيات سكة الحديد الى مخازنها . وجعلت بنادر القطر كلها تحت المراقبة لكشف كل اصابة مشتبهة فبلغ مصلحة الصحة خبر اصابات عديدة منها ولكن ثبت من الفحص البكتريولوجي انها كانت كلها بغير الطاعون

مصر القاهرة في ٣٠ يناير سنة ١٩٠٠ (الامضا)

ه . ه . بنشنغ

مدير عموم مصلحة الصحة